الاحتجاج

الحريات اولا

العدد (2058) السنة الثامنة -الاربعاء (2) اذار 2011

http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

25 شباط ومطالب الشعب

ضياء الشكرجي

لا بد من وقفة، أو وقفات، أمام يوم الجمعة ٢٥ شباط ٢٠١١.

عاشت السلطة، وبالأخص ائتلاف دولة القانون، وبالأخص حزب الدعوة، وبأخص الأخص رئيس الوزراء نوري المالكي، حالة من التوتر والهلع والتخبط. هذا يعني أنهم خائفون من هذه الطاقة الجماهيرية، التي لم توظف بعد توظيفا كاملا.

خطاب المالكي في اليوم السابق للتظاهرة، والمطالبة الغريبة بعدم المشاركة في التظاهرة، ينم عن ارتباك وتوتر وهلع انتابه. وكانت منه سابقة لم يسبقه إليها رئيس حكومة في دولة ديمقراطية، ألا هي مطالبته من الشعب بعدم المشاركة في التظاهرات.

اتهامه للتظاهرة بأنها (مريبة) إساءة منه للجماهير، وعادة عندما يتهم رئيس وزراء جماهير شعبه بمثل هذه التهمة، يكفي ذلك لاستقالته عندما تثار ضجة على تصريحه ذاك، أو عليه أن يعتذر، خاصة إن تهمة البعث للجماهير المحتجة تعدّ إهانة لهذه الجماهير، كما إن المالكي مدين للشعب بالاعتذار لعدة أسباب أخرى، منها الممارسات القمعية التي مارستها أجهزته فذكّرت بالنظام الصدامي المقبور.

أقول اعتبار المالكي لمخالفيه أنهم بعثيون يذكرنا بما كان الطاغية صدام يتبناه من توزيع الشعب إلى فريقين، فريق معه، فهذا إذن معه، أما من هو ليس معه ولا مع حزب البعث، ولكن أيضا ليس بالضرورة مع خصومه، فهو بالضرورة ضده وعدو له، فكانت مقولته الشهيرة (من ليس معنا فهو ضدنا). والمالكي – حاشا ثم حاشا من التشبيه – أيضا يعتبر كل صوت يعارضه بعثيا. طريقة توزيع الناس وتقسيم كل الأشياء إلى ضدين لا يجتمعان هما الأبيض والأسود، هي طريقة الأنظمة الشمولية والإيديولوجيات المتطرفة، فدائما هناك ثنائية لا ثالث معهما: حق/باطل، هداية/ضلال، مؤمن/كافر، جنة/نار، رحماني/شيطاني، وطني/خائن، مؤيد/عدو، بعث/دعوة (حسب صدام)، مؤيد للمالكي/بعثي (حسب المالكي).

بدأت يوم أمس بكتابة الأسطر أعلاه، كمشروع مقالة، أسميتها (ماذ بعد ٢٥ شباط)، نويت وما زلت أنوي أن أجعلها ربما حلقة من ضمن سلسلة مقالات، قد تطول أو تقتصر على عدد محدود، بشأن تظاهرات ٢٥ شباط، وربما تظاهرات أخرى ستلحق، وبشأن المطالب والأهداف، وعلاقة كل ذلك بالحكومة الحالية والموقف منها من جهة، ومن حزب البعث المنحل من جهة أخرى. وموضوعة البعث والبعثيين تأخذ أهميتها لسببين؛ الأول لمحاولات مركز السلطة الحالية متمثلا بثالوث المالكي – حزب الدعوة – دولة القانون، ذلك بتصوير الاحتجاجات بأنها بعثية، أو لا أقل مدفوعة من قبل البعثيين، مستغلين – أي البعثيون – حالة التذمر عند الجماهير بسبب تردي الخدمات وغيره من الأسباب، لتوظيف هذه الاحتجاجات لأجندتهم هم. هذا من جهة التهمة الموجهة للتظاهرات، ومن جهة أخرى، فبسبب أن البعثيين ربما يحاولون فعلا توظيف القضية لأجندتهم، التي من الطبيعي أنها لا تلتقي، لا بل تتقاطع تقاطعا حادا مع أجندتنا في الوسط الديمقراطي ومن يلتقي معنا من الوطنيين، الداعين للتظاهرات والمشاركين بفاعلية فيها.

فالبعثيون، وأقصد البعثيين الذين يحنون إلى النظام السابق، أو الذين ينسقون مع البعث السوري الذي لا يقل سوءً عن البعث الصدامي، هؤلاء هم معادون للعملية السياسية، وعلى الضد من عملية التحول الديمقراطي في العراق. من هنا فهم يحملون شعار (إسقاط النظام). وهذا شعار خطير، فهذا يعني إسقاط التجربة لا بسلبياتها فقط التي نؤشر عليها ونناهضها، بل حتى بالجوانب الإيجابية منها، أي أصل النظام الديمقراطي والدولة الدستورية، لتحل محل النظام القائم (صدامية) جديدة، أو لا أقل بما يمهد الطريق لعودة البعث بثوب آخر، من أجل تربص الفرص للعودة بالعراق إلى الوراء ليدخل نفق حقبة سوداء أخرى.

لو كنا نعلم أن للبعث بالصفات والأجندات التي ذكرتها فرصة حقيقية، فلكنا يقينا سنصطف إلى جانب الحكومة التي نعارضها، لنواجه الخطر البعثي. ولكن عودة البعث هراء في هراء، وهو أمر محال. من هنا فالمحاولات البائسة من قبل البعثيين غير البعيدين عما يسمى بالبعث الصدامي، بإعطاء صورة بأن حركة الاحتجاجات إنما هم المتصدون والقائدون والرائدون لها، وبالتالي محاولة إنزال بعض شعاراتهم عبر هذه الاحتجاجات، لا يمكن أن تغير الوجه المشرق لها، فهي عراقية، وطنية، شعبية، ديمقراطية، وتستنكف أن تقترب من قريب أو من بعيد من ثمة رائحة بعثية.

إذن هذه المحاولات البعثية البائسة، إن وجدت، وهي موجودة إلى حد ما، واتهامات المالكي والدعوة للتظاهرات بأنها بعثية أو بدفع من القاعدة أو حارث الضاري، العدو اللدود لإرادة الشعب العراقي في الحرية والانعتاق والديمقراطية، وأيضا وجود بعض الشبهات عند قلة من العراقيين الطيبين، كل هذا لا يثنينا من مواصلة الضلوع بمسؤولية معارضة الحكومة الحالية، حتى تباشر بجدية وصدق وخطوات ملموسة بتلبية مطالب المحتجين. وقد ذكرت وذكر غيري هذه المطالب في أكثر من مقالة.

نحن نتميز بأن شعارنا هو (إصلاح النظام)، ونرفض شعار (إسقاط النظام). ولكننا نقول هنا إن إصلاح النظام قد لا ينجز أحيانا إلا عبر (إسقاط الحكومة). وإسقاط الحكومة في الوقت الحاضر، حتى لو توفرت مبرراته، وهي على الأرجح متوفرة، إلا أن الأرضية لذلك غير متوفرة حاليا، لأن إسقاط الحكومة يعني التحضير لانتخابات جديدة، لا نجد أن الوقت مناسب لها حاليا. قد يكون ذلك ممكنا عام ٢٠١٢، إلا إذا أجرت الحكومة الحالية الحد الأدنى المقبول من الإصلاحات الاقتصادية والخدمية والسياسية والإدارية والتنموية والبنيوية.

لذا أوجه ندائي إلى حركة الاحتجاج الوطنية الديمقراطية، أن احذروا من شعارات ارتجالية، قد لا تكون مقصودة، أو تسرب لكم بقصد وتخطيط، تجعل الاحتجاجات تتسم ولو بملامح مخففة من ملامح البعث وأجندة أعداء العملية السياسية.

هناك بالذات أمران ينبغي ألا يكونا في احتجاجاتنا وتظاهراتنا.

١- تجنب شعار إسقاط النظام كليا، فإذا هتف شخص ما بشيء من هذا القبيل، فلا ترددوا خلفه، وإن لمستم انه هتف به عن حسن نية وبدون معرفة بخلفيته فنبهوه.

٢- تجنب رفع العلم العراقي السابق، أي علم ما قبل التعديل الذي أجري عليه في مجلس النواب في دورته السابقة، برفع النجمات الثلاث، فالعلم ذو النجمات الثلاث مع عبارة (الله أكبر) هو العلم المحبب عند البعثيين، ولذا رفعه يكون ربما تعبيرا عن الولاء للبعث الصدامي المقبور، عن وعي أو عن غير وعي. في بغداد (ساحة التحرير) لم يرفع هذا العلم بتاتا، لكني رأيته عبر الفضائيات مرفوعا من قبل متظاهرين في محافظة أو محافظتين، نأمل أن يكون ذلك عن غير قصد.

ولكن وكما أشرت إليه في مقالة سابقة، ينبغي الالتفات إلى مجموعة أمور أخرى، أذكر منها:

١- منع عناصر الشغب اختراق التظاهرات والاحتجاجات والإساءة إليها. وبالأخص بذل أقصى الممكن للحيلولة دون الإضرار بالمال العام أو الخاص.

٢- الانتقال من طور العفوية والارتجال إلى التنظيم والتنسيق.

٣- تحديد الشعارات المكتوبة منها والمنطوقة، مع التأكيد على المطالب المركزية: إصلاح النظام، اجتثاث الفساد، حريات .. خدمات.

٤- تنضيج مطالب يتفق عليها من أجل جعلها ورقة تفاوض إذا تطلب الأمر مع السلطات، لتحقيق ما يجب ويمكن تحقيقه منها آنيا، أو وضع جدول زمني لتحقيق ما يحتاج إلى وقت.

٥- إدامة الاحتجاج حتى تحقيق الحد الأدنى من المطالب.

٦- تشخيص فريق يمثل المحتجين للتفاوض أو التحاور مع السلطات.

٧- على صعيد المحافظات يفضل ألا يتورط المحتجون بمطلب حل مجلس المحافظات والمطالبة بإجراء انتخابات جديدة، ما لم تكن هناك أرضية صالحة لانتخاب بديل أفضل، وإلا فعودة نفس الوجوه ونفس القوى عبر انتخابات جديدة سيمنحها مزيدا من شرعية قد لا تستحقها. نعم يمكن العمل على إسقاط محافظ أو رئيس مجلس محافظة، إذا تطلب الأمر، ولكن دون حل المجلس كليا.

هذه أفكار ورؤى ومواقف وتوضيحات وتحذيرات، لا أظنني أنفرد بها، أرجو أن تكون مفيدة.

أخيرا لا بد من إدامة صرخة الإصلاح والتغيير، أما الآليات، فهذا ما يجب دراسته بشكل مستفيض، وعدم ترك الأمور لردود الفعل والارتجال.

وفي نهاية المطاف يكون الظفر للديمقراطية، للعراق، للإنسان، للعدالة الاجتماعية.

من وحي تظاهرة يوم الغضب

ساحة التحرير تتكلم (عراقي)..

أفراح شوقي

هل سمعت عن (أسفلت) يمنحك حبه كلما مشيت عليه؟، ويكاد يضمك طربا وهو يستمع لندائك فيه!! هكذا كانت ساحة التحرير يوم أمس الأول، يوم جمعة الغضب العراقي الكبير، حشود تتوافد اليها راجلين من كل شارع وحيّ، نساء ورجالاً.. صغاراً وكباراً.. فرادى وجماعات.. أهازيج هنا ومطالب هناك، وصلت كغيري راجلة، وبرغم بعد المسافات التي قطعتها من كرخ بغداد لرصافتها لكن الطريق بدا هّيناً مع من رافقته من السائرين بهتافاتهم وأهازيجهم الحلوة... القوات الامنية التي اتخذت مواقعها بشكل مكثف على طول الطريق شاركتنا أكثر من مرة بترديد تلك الهتافات وهي ترفع يدها لنا بالتحية...

ها أنتِ ذا يا ساحة التحرير تلمين أبناؤك وتضمنهم لأحضانك فرحة بانطلاق أصواتِ الحق من جديد، ما أدهشني هناك إن المتظاهرين من فرط وحدتهم في طرح مطالبهم وترديد شعاراتهم بدت أشكال وجوههم متشابهة أيضاً !!، نعم لا فرق بين صبي وآخر، حتى أصواتهم كانت تلتحم بصوت واحد وعجبت أي شعب أنت يا شعب العراق، وأي غدر أصابك وأنت تتلقى ضربات السلطة لتقمع صوتك، في البدء كانت الحشود متجمعة ترفع شعارات إنهاء الفساد وفسح الحريات وانعدام الخدمات، لافتات بيض غطت رؤوس ناشطين وأدباء وفنانين وإعلاميين طافوا بها حول جموع المتظاهرين في ساحة التحرير مرددين.. سلمية... سلمية.. سلمية ...

شاب آخر لوحَ بالورد وهو يردد شعارات تنادي بتوزيع عادل للثروات والكف عن قمع أصوات الجماهير، لكن قوات مكافحة الشغب وبأوامر عليا قامت بإثارة المتظاهرين بقصد تفريقهم أول الأمر بالمروحيات التي صارت تطير على مسافات قريبة مما سبب إثارة عاصفة ترابية كبيرة، تلاها استخدام خراطيم المياه والاطلاقات النارية الصوتية منها والحية والغازات المسيلة للدموع لمنع المتظاهرين من الاقتراب من المنطقة الخضراء، عنف الأجهزة الأمنية في مواجهة المتظاهرين وجلهم من الشباب جاء مفاجئا للجميع وهو مازال يستذكر كلام المالكي قبل ساعات فقط بفسح المجال للمتظاهرين لسماع مطالبهم، وطرح معاناتهم، لكن قرار حظر التجوال المفاجئ وما صاحبه من أساليب قمع المتظاهرين بعدها كشفت وبشكل لا يقبل الشك عن تواصل لعبة الدعاية الإعلامية المقيتة التي تتلبس المسؤولين حتى الآن، وكأنهم يحاكون شعوباً جاهلة، عندما يتشدقون بحقوق الإنسان وهم اول من ينتهكها.

من المؤكد إنهم لم يعوا إرادة حشود المتظاهرين ذلك اليوم عندما حكوا في تجمعهم ما يعادل آلاف الكتب عن طبيعة المرحلة التي يعيشها العراق اليوم، الجماهير خرجت برغم حظر التجوال وبرغم بعد المسافات وبرغم الترويع والترهيب الذي مارسته السلطة، وبرغم تصريحات كبار الساسة لدينا وكانت التظاهرة (ويااللمفارقة) وهي المتجرّدة من كل سلاح تشكل تهديدا كبيرا لهم.

مظاهر السلم والتضامن بين المتظاهرين بدت واضحة وهم يوزعون المياه والمأكولات بين زملائهم ويحملون الورود وقسم منهم نظم حملة لتنظيف ساحة التحرير وصار يردد ((باقوووون ... باقوووون حتى يسمعوون.. باقوون باقوون حتى يسمعوون))، وأشاع تواجد الكثير من الإعلاميين والفنانين المعروفين جوا من تآلف وتماسك المتظاهرين مع بعضهم ، صورة شبابنا من مجاميع الفيس بوك كانت حاضرة بقوة تماسكها وإصرارها على سلمية مطالبهم وعدم تسييس التظاهرة لصالح حزب او جهة ما.. تظاهراتك يا ساحة التحرير في يوم الغضب العراقي ستبقى علامة مميزة في سجل التأريخ المعاصر وهي تستقي نهجها من معاني شاعرنا الكبير (إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد ان تستجيب الحكومات ويستجيب القدر) وسنبقى نحكي معا حكايات ساحة التحرير التي صارت اليوم تتكلم (عراقي) بجدارة.

تساؤلات مواطنة على الهامش

رجاء القيسي

طالبنا بتحسين الخدمات بانواعها والضرورية للشعب ومن حق المواطن العراقي ان يمشي في شارع مبلط ونظيف وان لا تطفح عليه المجاري صيفا وشتاء ...

طالبنا بمدارس تليق بالعراقيين ومن ثروات بلادنا ولا نستجديها من احد او نجعلكم تستدينون من البنك الدولي او من دول ميزانيتها تعتمد على نهب ثرواتنا ...

طالبنا بالقضاء على الجوع والفقر الذي يغلف حياة العراقيين عدا اللصوص والمفسدين والمرتشين ..

طالبنا باحترام المتقاعدين وتحسين ظروفهم المادية ومكافأتهم على خدمتهم للدولة والتي قضوا فيها احلى ايام شبابهم ولم يكن هناك رشوة واختلاس الا ما ندر جدا .. في حين ان البعض من موظفي دولتنا الحالية ضربوا الرقم القياسي وفق موسوعة غينيس في عقد الصفقات المشبوهة والرشوة المقيتة ...

طالبنا بالحرية الفكرية والادبية والدينية والمذهبية وقد اقرها دستوركم الذي صوتنا عليه وعليكم نادمين .. ولكن المستقبل الزاهر قادم بجهود الشباب النشامى والواعين والمثقفين ...

طالبنا بالاهتمام بالطفل وعدم تهميش دور المراة التي افنت حياتها وقدمت اكبر التضحيات لم تقدمها اية امراة في العالم وعانت ما عانت من شظف العيش واهدار كرامتها والانتقاص منها بنظرة دونية والدليل باختصار موقعها في تشكيل الحكومة المباركة طالبنا بتغيير واصلاح قانون الاحوال الشخصية الذي امتهن المرأة وغمط حقوقها وجعلها مواطناً من الدرجة الثانية ...

طالبنا بانتشال واحتواء المتسولين والمتشردين والذين فاقت اعدادهم اتعس دولة في أفريقيا الفقيرة.

طالبنا بسكن آمن وأمين لكل العراقيين الذين ليس لهم سقف يحميهم من حر الصيف وبرد الشتاء .

أيها السادة المتنفذون لا تستغربوا وتستخفوا بهذه المطالب فكلها بسيطة وسهلة التنفيذ اذا لم تنهب الميزانية ويتقاسمها المتقاسمون واذا عمل كل حسب اختصاصه ووزارته ومنتسبيها

ـــوماشاء الله نحن ألفنا اكبر عدد من الوزارات في العالم (٤٢)والعدد مرشح للزيادة حسب سياسة المحاصصة ،والعمل باخلاص وضمير حي ووطنية عالية حتى يشكركم عليها الشعب ونعيش حياة هادئة ومريحة اسوة بالدول المجاورة والتي هي اقل ثراء من بلدنا بكثير...

ثم أتساءل .. كيف تم تقدير مئة يوم لانجاز مطالب العراقيين (المشروعة) والمقبولة (دستوريا) والفساد المالي مستشر في البلد، والمفسدون لا يزالون في مواقعهم وهم مسنودون ويعيثون فسادا ويتلاعبون بالمال العام ويهربونه خارج البلد واقامة مشاريع استثمارية في الخارج والداخل دون حسيب ولا رقيب فهناك من يربت على اكتافهم ويقول لهم احسنتم ..!!! وليذهب الشعب الى الجحيم فهي مرحلة .. واغرفوا ما شئتم !!

وهناك أمر يثير الاستغراب فقد صرح الاستاذ اسامة النجيفي وقد كان املنا به كبيرا وقد خيب الامال وحرقها اسوة بغيره وهذا من حقه لإن لم يركب الموجة مع الراكبين فلن يكن له موقع في هرم السلطة فقد صرح بان (هناك مشروعاً للنظر في رواتب الرئاسات الثلاثة وتقاعدهم والبرلمانيين والوزراء وغيرهم الى درجة مدير عام !!)

الآن .. الان ينظرون ويتناظرون بهذا المشروع بعد خراب مالطة بعد ان غرفوا ما غرفوا وتمتعوا بغير استحقاقاتهم ونحن متعجبون لماذا لم يخجلوا ويحاسبوا انفسهم ؟

ان اطول خدمة لأي واحد منهم لم تتجاوز الاربع سنوات على اكثر تقدير ورواتبهم تجاوزت عشرات الملايين شهريا وتقاعدهم كذلك .. بينما الموظف (العبد لله) وقد حصل على شهادته الجامعية دون تزوير او تحوير وقضى في الخدمة اكثر من ٢٥ او ٣٠ سنة ويحال على التقاعد بمبلغ لا يكاد يسد رمقه مع كمية من الامراض المزمنة لا يحسد عليها اما عن الراتب فحدث ولا حرج .

فلينظروا في هذه المشاريع ما شاء لهم وليقرروا ما يقررون ويدرسوا ويتباصروا ويتناظروا بما يلهمهم الملهمين .

فان غدا لناظره قريب ..وللصبر حدود ..

بعد جمعة الاحتجاج الجماهيري للتغيير والاصلاح سمعت كلمة للسيد المالكي يقول فيها (سننظر بالمطالب التي قدمت لنا فبعضها مطالب غير دستورية وغير مشروعة واخرى ممكن تحقيقها خلال مئة يوم ونراقب فيه اداء الحكومة والمسؤولين). وأنا أسأل السيد المالكي ما هي المطالب غير الدستورية وغير المشروعة . طالبنا بمحاسبة الفاسدين والمفسدين وسارقي مال وقوت الشعب علنا والذين اهدروا المال العام بلا خجل ولا حياء ولا خوف من الله او من ضمائرهم المجازة الى اشعار آخر...

طالبنا بتوظيف الشباب العاطل عن العمل والتي تقع على اكتافهم مسؤولية بناء الوطن على احسن صورة ونحن نعلم ان هناك امكانية كبيرة في ميزانيتنا المنهوبة لانجاز ذلك سنويا وفق احصائيات للخريجين وللعاطلين من خلال دوائر الدولة ومسؤوليها كل حسب اختصاصه والذين ،مع الأسف الشديد، هم بعضهم الاختلاس والرشوة والصفقات المشبوهة دون حسيب ورقيب ....

كتابة على الحيطان

لا للرصاص ... نعم للتظاهر السلمي

عامر القيسي

خيبة امل حقيقية للعراقيين والمراقبين من استخدام القوات الامنية العراقية للرصاص والقنابل المسيّلة للدموع في تفريق تظاهرة الجمعة التي كانت في مجملها سلمية باستثناء خروقات بسيطة لم تكن بحاجة الى استخدام الرصاص ضد المتظاهرين العراقيين !

باعتراف الجميع وبحماية الدستور فان من حق المواطن العراقي التظاهر وابداء الرأي والمطالبة بكل ما يخص حياته ومستقبله والوطن ، ومن واجب القوات الامنية أن توفر له الأمن الكافي لكي يستطيع ممارسة حقه الدستوري . ان التظاهر ممارسة ديمقراطية تتمتع بها كل المجتمعات التي تعيش في كنف انظمة ديمقراطية تحترم شعوبها وترعاها وتؤمن لها الحماية في ممارسة هذا الحق . الذي جرى يوم الجمعة ، باختلاف وجهات النظر ، هو ان القوات الامنية استخدمت في تفريقها للمتظاهرين اطلاقات الرصاص الحي باعتراف شهود عيان كانوا من ضمن الجمهور المحتج ، ورأيناها من خلال النقل المبتسر والجزئي للتظاهرة ، رأينا جرحى ودماً بأعيننا وسمعنا أزيز الرصاص الحي بآذاننا ، ولم نكن بحاجة لمتحدث رسمي لكي يكذب علينا ويقول ان ما تشاهدوه وما تسمعوه حدث بسبب الفوضى وضيق المكان والاحتكاك بين المتظاهرين انفسهم !!

نقول ان اختلاق انواع العوارض والحجج لمنع المتظاهرين من الوصول الى ساحة التحرير ، ومنع وسائل الاعلام من تغطية الحدث وتحطيم الكاميرات الصغيرة ومحاولات منع التصوير حتى من اسطح البنايات كان استفزازا وخرقا لحق التظاهر وحق الحصول على المعلومة التي نص عليها المشرع العراقي ، وهي نقطة غير خلافية بين الكتل المتصدية لقيادة العملية السياسية في البلاد ، ورغم ذلك قابل المتظاهرون هذه الاستفزازات بروح انضباطية عالية ، واظهروا وعيا عاليا بمنعهم لاي محاولة لرفع شعارات استفزازية مثل اسقاط النظام أو الحكومة .

ان الخروقات التي حصلت من جانب بعض المتظاهرين لم تكن بمستوى اصدار الاوامر باستخدام الرصاص الحي بوجه المتظاهرين ، الذين كانت مطالبهم مشروعة وواقعية باعتراف الجميع ، ولم تؤشر تظاهرة الجمعة لاي وجود بعثي أو قاعدي ، وحتى الذين حاولوا استغلال التظاهرة للضغط السياسي على الحكومة ، من بعض النواب ، تم ابعادهم عن مكان الجمهور من قبل المتظاهرين بكل هدوء. السؤال الذي يتوجب توجيهه الى القيادة التي كلفت بحماية التظاهرة .. لماذا اطلاق الرصاص والقنابل المسيّلة للدموع ؟

على هذه القيادة ان تجيب عن شكل ونوع ولون الخطر الذي استشعرته الى الدرجة التي دعاها فيها الى استخدام العنف بهذه الدرجة ، والذي ادى بدوره الى رفع سقف المطالب وحدوث بعض الفوضى!!

اما في المحافظات فقد استخدم العنف المفرط وادى الى شهداء واحراق مبان حكومية والى فوضى تبادل فيها الجميع الاتهامات بشأن، المسبب والمسببين لاعمال العنف ، لكن الحقيقة الأكيدة ان القوات الامنية في بغداد ومعظم المحافظات استخدمت عنفا غير مبرر أدى وسيؤدي الى زيادة الاحتقان في الشارع وفي القطيعة بين الجمهور والحكومات المحلية والاتحادية ..

ان الاعتذار للجمهور وفتح تحقيق عن المسببين ومعاقبتهم بشفافية سياساعد ربما على ان نشاهد صورة اخرى لقواتنا الامنية في التظاهرات المقبلة ..!!

اعتداء جبان ووحشي على معتصمي ساحة التحرير وسط بغداد

كاظم حبيب

لم يمض على لقاء رئيس الوزراء نوري المالكي مع الصحفيين سوى ساعات حين أكد لهم ما يلي "دولتنا اليوم تمشي بشكل تصاعدي، ونعمل على بناء دولة المؤسسات، بعد انشغالنا بالإرهاب ومواجهته، والجميع أصبح مسؤولاً كل من موقعه، خصوصا بعد تشكيل حكومة الشراكة الوطنية التي ضمت كل المكونات"! ثم يواصل تأكيد "أهمية احترام حرية المواطن والتعبير عن رأيه، وضرورة التعامل مع هذا الأمر بمسؤولية، لأنه ربما يكتب مقالا في إحدى الصحف يصب من خلاله الزيت على النار".

ثم أضاف: "يجب أن يكون التعامل مع الأحداث بمسؤولية، ومطالب المواطنين حق علينا تلبيته، ولكن علينا أن نكون حذرين من الذين يستغلون هذه المطالب ويدخلون من خلالها، ولدينا معلومات إستخبارية أن هناك من يريد استهداف المتظاهرين عن طريق ارتداء زي الشرطة، وقال ان حق المتظاهرين مكفول على أن يكون بعيداً عن استهداف الممتلكات العامة وتحويل هذه المظاهرات إلى أعمال شغب، كما حصل في محافظة واسط" (راجع: موقع صوت العراق في ٢٠١١/٢/٢٠)، حتى تعرض المعتصمون في ساحة التحرير، وهم يحملون إجازة رسمية بنصب سرادق في الساحة، إلى اعتداء أثم "نفذته جهات مجهولة يرتدي أفرادها الزي المدني وتستقل سيارات حديثة من نوع "مونيكا" في تمام الساعة الواحدة صباح أمس الاثنين. وفوجئ المعتصمون باقتحام لسرادق الحرية من قبل من أسموهم بأفراد العصابة، بعد أن نزلوا من سيارات يشتبه بأنها عائدة إلى جهات رسمية، وقاموا بالاعتداء على المعتصمين بالضرب بواسطة العصي الكهربائية والأعمدة الراضة والسكاكين، وسرقوا السرادق بالقوة بعد أن نهبوا محتوياته" ويواصل الخبر المنشور في جريدة المدى فيذكر ما يلي: "وتزامن الاقتحام، بحسب شهود عيان، مع الانسحاب المفاجئ للقوات الأمنية الموجودة ليبقى الجو خالياً لتلك العصابات وسط دهشة المعتصمين وتساؤلهم كيف دخلت العصابة والمكان محاط بالقوات الأمنية بهذا الشكل الكثيف. (راجع: جريدة المدى: خبر بعنوان "مجهولون يقتحمون "التحرير" ليلاً ويضربون معتصميه" الثلاثاء ٢٢-٠٢-٢٠١١ ١٠:٢٥ صباحا).

هل لاحظتم ما جاء خطاب رئيس الوزراء الذي يؤكد فيه على الانتهاء من الإرهاب، ولكن لم يمض على حديثه سوى ساعات حتى ارتكبت واحدة من العمليات الإرهابية البشعة بحق المواطنين الذين يحملون إجازة رسمية للتعبير على رأيهم. هل العراق آمن من الإرهابيين أم إن الإرهابيين ينتمون لجهات غير القاعدة وحزب البعث الصدامي وهيئة علماء المسلمين. لا نحتاج إلى فك طلاسم العملية. نطالب بالتحقيق الفوري ونشر النتائج بسرعة، إذ أن كامل مصادقية الحكومة معرضة للضياع.

تطرح حادثة الاعتداء الاحتمالات الثلاثة التالية:

١- إن هذه المجموعة من البلطجية هم من أفراد جهاز أمن مكلف بالقيام بمثل هذه الأفعال الدنيئة. والذي يمكن أن يؤكد ذلك انسحاب قوات الأمن ليفسحوا في المجال لهذه القوى الضالة والمدربة على ممارسة ما جاءت من أجله. أي بث الرعب في نفوس المعتصمين والذين سيتظاهرون يوم الجمعة المقبلة.

٢- إن هذه المجموعة من البلطجية هم من قوى الإرهاب الدموية التي تنزل ضرباتها بالمجتمع العراقي. ولكن لها علاقات خاصة بجهاز الأمن العراقي، وإلا لما انسحبت من مهمتها وأعطتها لقوى الإرهاب المحتملة.

٣- إن هذه المجموعة من البلطجية تعود لإحدى المليشيات الطائفية المسلحة الموجودة في العراق والتي يهمها جداً تحطيم إرادة المجتمع العراقي من خلال هذه الأفعال الدنيئة. أو إنها تعود لمجلس محافظة بغداد ورئيسها كامل الزيدي، والبعثي السابق المدرب على مثل هذه الفعال.

وإن مثل هذه المجموعة لا بد وأن تكون لها علاقة بجهاز الأمن أو من أصدر الأوامر بانسحاب قوات الأمن بعد وصول مجموعة البلطجية لضرب المعتصمين وسرقة أو مصادرة محتوياته.

إن الاحتمالات الثلاثة لا تبتعد عن جهاز الأمن العراقي الذي أخلى الموقع للبلطجية بعد أن فرض قبل ذاك طوقاً محكماً حول الموقع، أي لا تبتعد عن سلطة الدولة، عن الحكومة العراقية، عن رئيس الوزراء، عن مجلس محافظة بغداد. وأن من يرفض هذا الاحتمال، عليه أن يكشف أوراق الجماعة البلطجية التي مارست هذا الفعل الجبان والإجرامي.

يقول رئيس الوزراء إن لديهم "معلومات استخباراتية أن هناك من يريد استهداف المتظاهرين.."، وإذا كانت لديكم مثل هذه المعلومات لم لمْ تقفوا ضد البلطجية في ساحة التحرير حين اعتدوا صباح يوم الاثنين على المعتصمين، أم أنكم تريدون بهذا التحذير إلغاء المظاهرة، وليس الاعتداء على معتصمي ساحة التحرير سوى بداية الفعل الشرير ضد المتظاهرين.

وإذا أبعدنا السلطة عن كل هذه الاحتمالات الثلاثة، فلا بد لنا أن نقول حينذاك بأن حكومتنا وأوضاعنا في العراق لا يمكن أن تكون إلا هشةً أو ما تسمى بالعامية "□ر□ري" على وفق قول الشاعر العراقي في قصيدته المسماة أي طرطرا تطرطري..

ألا يشبه هذا الفعل الدنيء ما قامت به بلطجية وزارة الداخلية المصرية ورجال أمنها حين هاجموا وهم يمتطون بغالهم وجمالهم وخيولهم المتظاهرين ويضربونهم بالعصي والبلطات والسيوف وغيرها وأوقعوا الكثير من القتلى والجرحى، لقد جرح سبعة من المعتصمين في ساحة التحرير وسط بغداد وسرقت السرادق وما فيها، ومن واجب المعتصمين مطالبة الحكومة بالكشف عن مرتكبي هذه الجريمة ومعاقبتهم ومنع تكرارها لأي سبب كان. إن وقوع حدث مماثل في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط/فبراير ٢٠١١، سوف لا يوجه الاتهام إلا للحكومة العراقية، وستكون له تداعيات كبيرة ومؤذية للمجتمع العراقي، ولكن وبشكل خاص للحكومة، إذ عندها سوف تفقد مصداقيتها بشكل كامل.

إن مظاهرة يوم ٢٠١١/٢/٢٥ سلمية ولها مطالب شعبية آنية ملحة، مطالب وجدت التأييد والدعم من غالبية الشعب العراقي، ومن مواقع الأحزاب الحاكمة أيضاً، فلا يجوز التحرش بها من جانب أجهزة الدولة المباشرة او غير المباشرة كالبلطجية المرتزقة الذين يمكن أن يشترون ويدفعون للاعتداء على المتظاهرين. إن على القوات الحكومية حماية المظاهرة والمتظاهرين. وهي المسؤولة عن ذلك وعن كل ما يحصل ضد المتظاهرين.٢٠١١/٢/٢٢.

متظاهر غير مجاز

حسن الفرطوسي

هذه الرسالة المذيلة بتوقيع "متظاهر غير مجاز" كانت من بين الرسائل التي وردتني على إثر مقالي السابق المنشور في موقع "كتابات" ذكر مرسلها أنه من أهالي الحلة.. أهمية الرسالة – فضلاً عن لغتها الجميلة – تكمن في كونها انعكاساً لمستوى النضج الذي وصله الشارع العراقي نتيجة للمخاض الذي ما زال يعيشه العراق لحد هذه اللحظة، تعكس ملامح التغيير في التفكير وتطور الرؤية للأحداث، تعكس طبيعة التحرك لدى النخبة الشبابية العراقية.. إليكم الرسالة كما وردتني دون حذف أو إضافة: (أعلنت الحكومة العراقية يوم أمس تعليمات عن التظاهرات، جاء أهمها ما أعلنه محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق بخصوص شروط الإجازة الرسمية للتظاهرة، جاء فيها ما يأتي، نقلاً عن الزمان والشرق الأوسط: "فاجأت محافظة بغداد الجميع عندما أعلنت يوم أمس ٢٠ من شباط الحالي، أي قبل خمسة أيام من الموعد الذي حدد التظاهرة يوم الغضب في ٢٥/ فبراير، استعدادها لمنح إجازة التظاهر، شرط أن يتم تقديم الطلب قبل سبعة أيام من موعد التظاهرة.. منح الإجازة يأتي لتنظيم التظاهرة وتوفير الحماية لها، وأن أي تظاهرة من دون إجازة رسمية تعتبر غير قانونية ومخالفة للنظام العام ويحاسب القائمون بها حسب القانون.

وذكر بيان المحافظ بأنه يجب أن يحدد في الاستمارة تاريخ تسيير التظاهرة، ووقت انطلاقها، ووقت انتهائها والطريق من التجمع إلى التجمهر، أي مكان بدء التظاهرة، إلى الشوارع والمناطق التي تمر بها، ثم مكان انتهائها والعدد المتوقع للمشاركين في التظاهرة والهدف منها".

نقول لمحافظة بغداد ولحكومة ومجلس وزراء المنطقة الخضراء، إن أحد أهم أسباب مقت الناس لكم واستعدادها للتظاهر ضدكم هو هذا اللف والدوران والكذب والدجل والتلاعب باللغة والتوقيتات طوال السنوات العجاف الثماني الماضية.

المشكلة إنكم تعتبرون أنفسكم أذكياء وسياسيين عندما تمارسون هذا الاختيال والمراوغة مع شعبكم.. التظاهرة بعد خمسة أيام و تقول لي قدم طلبك للتظاهر قبل سبعة أيام من تاريخ التظاهرة.. ما هذا الغباء وما هذا السخف والازدراء؟ هل فعلا تعتقدون ان عقول الناس تسطحت لهذه الدرجة؟

على العموم اذا كانت هذه طريقة تفكيركم فمعنى ذلك إنكم تخططون لمواجهة عنيفة، لكن تأكدوا من أنكم لن تنجحوا.

ها أنا أجد نفسي أكثر عزيمة على التظاهر في يوم ٢٥ شباط في ساحة التحرير رافعا شعار "متظاهر غير مجاز" ومن يطلق علي النار سأوصي أهلي بتقبيل يده، هذه الفذلكة والتحايل والخديعة السمجة كانت ومازالت سمة بعض الأحزاب، فهم يعرفون مثلا انهم عندما يسرقون، بسهولة يدفعون كفارة بسيطة ليحللوا ما سرقوه، فلا توجد لديهم حسابات الضمير.. كل ما لديهم حسابات الدمج.

في محافظة بابل تنتشر الأخبار بتسطح مذهل، من نوع، أن على كل من يريد التظاهر علية استحصال الإجازة بشكل شخصي و فردي بمعنى، ١٠ آلاف متظاهر كل واحد منهم يحمل في جيبه إجازة للتظاهر.

رائع جدا، تمعنون أكثر وأكثر لتعطوا تظاهراتنا مصداقية أكبر وأكبر.

ليس للخبز وحده يتظاهر العراقيون، بل لشيء أكبر، لا أستطيع تحديده بالضبط، ربما هو الكرامة واستعادة صفة الآدمية التي صادرتها أحزاب الفهلوة.

ختاماً أرجو قبول طلبي هذا بالتظاهر يوم ٢٥ شباط في ساحة التحرير وكل مكان في بغداد وفي كل مدن الوطن الحبيب من أقصى نقطة في شماله إلى أدنى نقطة في جنوبه وسبب التظاهر هو فقط لشيء من الكرامة ليس إلا.. فانا لا أريد النفط ولا الخبز ولا الوظيفة ولا منافستكم في الانتخابات ولا ولا.. أريد فقط أن ينطبق علي مصطلح مواطن، وبشيء من الكرامة.

من هنا أخولكم أيها السادة في محافظة بغداد ان تكتبوا الاستمارة الخاصة بطلب رخصة او إجازة للتظاهر نيابة عني مع كامل استعدادي لتحمل كل المسؤوليات المترتبة على حصولي لشيء من كرامتي.. آمل أن ينال طلبي هذا قبولكم ولا يمس كرامتكم.

مع التقدير

التظاهر حق مشروع

غالب زنجيل

لا أفهم،ومثلي كثيرون، سر تطير السيد المالكي من المظاهرات الشعبية .وهو قبل غيره يعرف ان حق التظاهر السلمي قد ضمنه الدستور العراقي.

في مناسبات عديدة، وأخرها قبل أيام، أبدى المالكي انزعاجه من التظاهر، وكأنه يريد ان يقول بأنه ليس من مصلحة البلاد ان ينشغل الناس بالتظاهر الذي يعطل عمل الحكومة ويشغلها عن واجباتها، مع ان الحكومة متطلعة عن أداء مهامها أساساً، ولو كانت تعمل لما احتاج الناس لايقاظها من غفوتها.

فالحكومة مقصرة في كل شي،والخدمات معدومة بالكامل، واي حكومة في بلد يقول حكامه بانه ديمقراطي،يتحتم عليها ان تخدم الناس، وماعدا ذلك يعد اخلالا بالالتزام الذي اوجبه الدستور عليها وهي خدمة الناس لا التسلط عليهم والتحكم بهم.

منذ خمس سنوات، وبعد اليوم الاول من تسنمة السلطة في البلاد تعهد المالكي بمحاربة الفساد،ورفع شعار (عام مكافحة الفساد) للعام الاول من حكمة،ومر عام تبعه اخر وثالث فرابع والفساد مايزال يتحكم باداء الدولة العراقية،بل ويشل أي عمل آخر غير سرقة المال العام.حتى تميزت (حكومة الوحدة الوطنية) بالصعود الى المرتبة الثالثة (قبلها افغانستان والصومال) في معايير الفساد في العالم الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية.

كذلك تردت الخدمات الى حد صار المواطن العراقي (يتحسر) على ساعة واحدة من الكهرباء في عز الصيف اللاحب ! ولم تكن باقي الخدمات بمستوى ماينفق عليها من أموال، ولا بمستوى ما يحتاجه المواطن في بلد يزخر بالثروة الخرافية.

وما يقال عن الكهرباء يقال عن الخدمات البلدية والصحية والتربوية والجامعية ايضا، ورغم مانسمع من احاديث المسؤولين الكبار من وعود الا انها تظل كدخان التخدير لا اكثر ولا اقل!

هذا كله جرى في العراق خلال السنوات الاربع الفائتة، ولم يستطيع السيد المالكي ان يحقق جزءً يسيراً مما وعد به.. ولهذا لم يعد من حقه ان يقنعنا بانه في سنة واحدة مقبلة سيوفر لنا الكهرباء والماء الصافي والخدمات الأخرى، مع انه كان يحكمنا طوال اربع سنوات، وتحت يده اكثر من ثلاثمائة مليار دولار! فلماذا لم ينجح في وضع اي من وعوده الاولى موضع التطبيق ؟ وكيف يريد منا ان نصدق بأنه سيحقق ذلك في سنة واحدة مقبلة؟!

ولذا، فالتظاهر، صار من حقنا، بعد ان صبرنا عليه وعلى حكومته سنوات طويلة . وإذا تصور ان هناك اغراضاً سياسية من وراء المظاهرات، فذلك ليس عيباً بالقوى المعارضه للسيد المالكي، فالسياسة هي ميدان عمل الجميع، ودولته بعد ان اخفق في اداء الخدمة لعموم المواطنين . فقد تحول عمله الى سياسي . فكيف يجوز له ان يلوم الاخرين على امر يفعله هو؟!

المظاهرات ستخرج، تندد بالأداء الحكومي وتطالب بمكافحة الفساد وتعثر تقديم الخدمات.. وهذا لا يعني تخريب المنشآت العامة بالطبع، فهي ملك للمواطنين وليس للحكومة.. وعلى (السيد المالكي) أن يحمي المتظاهرين من اجهزته الأمنية، وإذا ما كان يخوفنا من (المندسين) فهؤلاء يمكن ان يتواجدوا داخل أجهزته، مثلما يكونوا متواجدين بين المتظاهرين، وهو السيد المالكي، قبل غيره، كثيراً ما اشتكى من الخروقات الامنية وما يزال.

في انتظار استحقاقات العراقيين

ثمة حقوق وواجبات مفتقدة اليوم لدى اوساط متنوعة من العراقيين الذين من حقهم تماما ان يطالبون بما لديهم من حقوق انسان او حقوق مواطن .. اجدها ضائعة في خضم المتغيرات التي حصلت من دون رؤيتنا أي اصلاح ولا أي تغيير ولا أي معالجات ولا أي منجزات .. ان ما يثير الاسى في أوضاع العراقيين انهم لم يحققوا حتى اليوم عشر معشار ما كانوا يحلمون به .. بل وانهم يجدون العدالة مفتقدة في مجتمع تنحره الانقسامات ، وتضيع فيه الحقوق ، وتتردى فيه الخدمات ، وتتراجع فيه الارادة .. ويتبدد فيه الزمن ، ويتفاقم فيه الطفيليون والسراق والانتهازيون والوصوليون والمراوغون والطائفيون .. ويفتقد فيه الامن ويزداد فيه الغلاء ويموت فيه سوق العمل وتنعدم الخدمات .. فما الذي يمكننا ان ننتظره ؟

د. سيّار الجَميل

الديمقراطية تكفل التظاهر السلمي

.. ان العراقيين لا يطالبون بشيئ الا بحقوقهم التي يجدونها مهدورة تماما من دون ان يفعل المسؤولون شيئا حتى الان ، بالرغم مما نسمعه من تصريحات وخطابات ، الا ان الحقائق تكذب كل الذين يصفقون للاوهام ، ولا يعبئون بارادة الناس الذين لا اعتقد انهم سيبقون ساكتين على الاوضاع .. ربما كان العراقيون لهم مطاليبهم المشروعة التي نعرفها تماما ، ويريدون طرحها على العالم ، ومن حقهم ذلك ، ما دام العراق يعيش حياة (ديمقراطية) . كما يقولون . . المشكلة اليوم انك تجد هيمنة الايديولوجي او الطائفي او الشوفيني او العرقي او الفاشي على الوطني والاجتماعي والاخلاقي .. ان من حق العراقيين جميعا ان يعيشوا منسجمين ومتلاحمين في صد التفرقة وعواملها .. هناك من يتخندق في طرف ازاء الطرف الاخر نتيجة ثقل المعاناة التي افرزتها الظروف الصعبة .. ولقد مر العراقيون في عصور مختلفة بمثل هذه الاحوال ، وعانوا من القسوة والظلم والقمع المنظم .. فما الذي فعلته الدولة ازاء المجتمع ؟ اين تذهب ثروات العراقيين منذ سنين ، وهم لا يجدون حتى الان الحياة الكريمة والعيش الرغيد ؟ وعليه ، فان الديمقراطية كفيلة باية تظاهرات سلمية تطالب الناس من خلالها باستحقاقاتها كلها من اية حكومة ..

لا نريد طبقة حاكمة لشعب مقهور

ان سلوكيات مزمنة تفشت على السطح لدى بعض المسؤولين العراقيين الذين وجدوا أنفسهم يتعالون على شعبهم ، بل ولا يتكلمون الا من فوقية عالية تثير الهزل ، فهل يشاركون شعبهم همومهم واتعابهم ومآسيهم ؟ ما الذي يجعل المنطقة الخضراء واحة منفصلة عن العراقيين ؟ ما الذي يجعل المسؤول العراقي اليوم يقدّم الشأن الخاص على الشأن العام ..؟؟ ولا يمكن أن يسكت أي عراقي ، وهو يسمع ما يقبضه المسؤولون في العراق من رواتب وامتيازات فاحشة لا يمكن أن يتصورها خيال انسان ! واذا ما انتقد او قدمّت اليه اية نصيحة ، فان المسؤولين يرفضون ويتهمون من ينتقدهم باقسى التهم .. واذا ما اعلن الناس عن تظاهرات لهم لعرض مطاليبهم المشروعة ، ثار البعض ليتهمهم بشتى التهم ! فأين يذهب أي عراقي وهو يطالب بحقوقه او يسأل عن حل مشكلته ! ان المناخ الديمقراطي يوّفر لكل مواطن عراقي ان يمارس حقه المشروع بعرض مطاليبه ، وهو يعتقد بأن له الحق في ان يتحرر من قبضة سجن الماضي . ان من وعد الشعب بالاصلاح وتقديم الخدمات والسعي لتوفير الامن واتاحة فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي وحل مشكلة السكن .. مطالب ان يحقق ما وعد به الناس ، فهي استحقاقات مشروعة لمجتمع تمزقه الاهواء ويسحقه الفساد ويعمّه الخراب .. ان العراقيين لا يريدون ابدا ان يجدوا انفسهم من المقهورين ، وهم ازاء طبقة حاكمة لا تتعامل الا بالملايين والمليارات !

أين الوعود التي سمعناها ؟

ان الحقائق التي نسمع بها ونقف على حيثياتها لا يمكن ان تصدق ابدا .. وكم تمنينا ان تتبدل الصورة التي استمرت لسنوات مضت عن مقاساتها ووضعيتها كي تغدو اكثر اشراقا وجمالا ، ولكنها لم تزل قبيحة المنظر سيئة المقاييس .. خصوصا اذا علمنا بأن الحقيقة لم تزل شديدة المرارة ، وان حجم الخبايا لم يزل مطويا بالاسرار !! وكم طالبنا بالكشف عن الحقائق المخفية ، خصوصا تلك التي تشكلت عنها لجان وتحقيقات .. ولكن لم يزل المسؤولون يلوذون بالصمت .. ، ليس لأنهم يجهلون الحقائق ، ولكن لأن الحقائق خطيرة جدا سيذهل الشعب ان عرف تفاصيلها .. ومن حقه ان يدرك كل حقائق بلده .. ومن حقه ان يسأل عن أسباب التغييب والتعتيم والتضليل .. وهو يعيش ظروفه الصعبة والقاسية التي لم تمنحه الوقت والطمأنينة ان يعترض .. ان أي معارضة ، وأي نقد ، وأي شكوى ، وأي مطالبات ، وأي رأي آخر .. لا يمكن ان تعامل جميعها بأنفاس عدائية ، وأدوات قمعية ، وتجاهل متعمد .. ان العراقيين لا يمكن ان يسكتوا على ما يصادفونه .. ولا يمكنهم ان يصمتوا على ما يسمعونه .. انهم لا يريدون الا حقوقهم الوطنية واستحقاقاتهم في حياة كريمة وعيش مرفه وخدمات كاملة ..

الممارسات الغبية : الى أين ستأخذ العراقيين ؟

ان السياسات الداخلية التي تمارس اليوم من قبل هذه المؤسسة او تلك الوزارة .. من قبل مجلس العاصمة او مجلس تلك المحافظة .. من قبل مجلس العاصمة او المجلس البلدي .. لا يمكن ان

يتقبلها الشعب العراقي بكل اصنافه واطيافه .. ان فرض تعليمات كسيحة بالقوة باسم الدين على المجتمع ومثقفيه سيولد انفجارا غير مسبوق .. يستخدم الدين غطاء واهيا لأن الدين اصلا اصبح تجارة رائجة في كل الثقافات الموجودة في المنطقة .. وغدا بعض المسؤولين لا يرتفع فوق طائفته او حزبه كونه لا يرى الحقيقة الا في حزبه او طائفته . هنا أنبه ان يعالج امر اية تظاهرات بالمعروف ، حتى وان بلغت شأوا كبيرا .. وأتمنى على المسؤولين العراقيين حسن تقدير للامور ، وان يعالجوا الامور بمنتهى الحكمة خصوصا وان موجة التغيير تكتسح كل المنطقة في ظل الكارثة المروعة التي تعيشها شعوب المنطقة في ظل انظمة وبات يخاف ان ينتهي ببشاعة .. اصبح يهادن وهو يكذب ويعرف انه يكذب .. اصبح يشيّد من عندياته قصصا لا اساس لها من الصحة .. اصبح لا يرى من الحقيقة الا ما يخدم اغراضه والحفاظ على رواتبه وامتيازاته ووسائله المكشوفة .. اصبح لا يستمع لأحسن القول ، بل لأسوأ الاقوال .. اصبح يتكلم معسول الكلام ويعمل في الضد مما يقول ..

مشروعية الاستحقاقات الوطنية

ينبغي على العراقيين ان لا يسكتوا ازاء حقوقهم الثقافية والاجتماعية .. لا يسكتوا على كشف كل العيوب ، وفضح كل الممارسات بالأساليب الحضارية ، والأدوات السلمية ، والتظاهرات المدنية وأن يؤسسوا مواجهة بينهم وبين المسؤولين بلا خوف .. مع الالتزام باحترامهم ومن دون استخدام أي سباب او شتائم .. ان المجتمع العراقي قبل خمسين سنة كان يمشي نحو التقدم عندما كان الشعب يمتلك الشارع السياسي ليعبّر عمّا يريد ، في حين لا نجد أي لغة حوار بين السلطة والشعب هذا اليوم .. بل ان مجتمعنا العراقي اليوم بحاجة ماسة الى المطالبة باستحقاقاته الوطنية والكفاح من اجل نيلها ، فضلا عن تساؤلاته المشروعة عن موارده وسبل الانفاق لميزانية كل عام . ان كافة المسؤولين لابد ان يكونوا في طليعة الناس الموجهين المرنين الذي يؤمنون بالحوار .. وان يرى كل مسؤول نفسه مرآة عاكسة لهموم شعبه ، ويغدو خادما امينا لهم ويسعى لتحقيق ما يصبو اليه كل العراقيين . ان استحقاقات العراقيين لا تتحقق من دون التغيير والإصلاح .. من دون البرامج والمشروعات .. من دون التخصصات والكفاءات .. من دون التحديث والكفاءات .. فاذا لم يعمل كل المسؤولين العراقيين على التغيير ، فانهم يساهمون في قتل الحياة والابقاء على الخراب ..

وأخيرا : من اجل اجراءات حقيقية

ان التغيير لا يمكن ان يأتي بمواعظ وبيانات وفتاوى وتصريحات ولقاءات ماراثونية على شاشات التلفزيون .. انها مشروعات حقيقية لتغيير المجتمع تغييرا جذريا ومساعدة الناس ومنحهم حقوقهم ومحاسبتهم على واجباتهم .. اي بمعنى تغيير الوعي والتشيؤات والتفكير .. وان يفصل أي مسؤول في الدولة بين الدولة كمؤسسات وبين المجتمع كابناء شعب .. ولا يمكن اجراء اي تحولات حقيقية ان لم تجد دستورا مدنيا منفتحا يشكل القانون حدود منطلقاته .. لقد احبط الشعب العراقي جدا جراء عدم تنفيذ ما وعد به من قبل المسؤولين الذين لم نجدهم قد خطوا خطوة واحدة باتجاه التغيير والاصلاح . ان العراقيين يطالبون باستحقاقاتهم كافة ، ولا يمكن للحكومة ان تلغي ببساطة حقوق أي عراقي ساهم في انتخابها ام لم يساهم ، فهو مواطن له حقوق لابد ان يتمتع بها ، وواجبات لابد ان يمارسها ..

نعم ، ان على الحكومة ان ترعى مصالح الناس ، ولا تضايقهم ، وان تسعى لتوفير الخدمات اليهم .. وان يشعروا بأنها تعمل من اجل حمايتهم وأمنهم .. على الحكومة العراقية ان لا تكيل بمكيالين في تعاملها بين العراقيين .. وان لا تعد الناس بالوعود المعسولة من دون أي فعل او أي اجراء او أي نتائج .. على الحكومة العراقية ان تقابل اية مظاهرات سلمية بالمعروف ، من دون أي مواجهة قمعية أو استخدام العنف .. فحذار من اتخاذ اية إجراءات بوليسية .. ان من تعهّد ان يؤدي الأمانة في مسؤوليته وان يعمل على أتمّ وجه لابد ان يفي بعهده للناس والتاريخ .. وان يسجل صفحة بيضاء ونظيفة وان ينتظر ما يطالبه الناس به لتنفيذه .. وان يتمتع بدرجة عالية من الشفافية لاستيعاب أي نقد او معارضة او مخالفة والعمل بما يرضي الله ويخدم البلاد والعباد .. ان العراقيين بأمس الحاجة الى سلسلة طويلة من تحقيق المطالب .. من دون ان ينسى الجميع وطنهم العراق الذي هو بأمس الحاجة الى كل من المسؤولين والمواطنين معا . فهل وعينا الدرس قبل طغيان الامواج ؟

لم يعد الصمت ممكنا

سلسلة مقالات الاستاذ فخري كريم رئيس التحرير خلال الايام الماضية والتي نشرت كأفتتاحية لصحيفة المدى وهي تؤشر لملامح مهمة للمشهد العراقي اليوم وتحاول ان تثير الكثير من الاسئلة وتطرح الكثير من علامات الاستفهام.

لـــــذا نـعـيـد نـشـــرهـــا كـامـلـة

تجاهل هؤلاء، مثلما نتجاهل "نحن" هنا، المنجزات العظيمة لهذه العولمة، وهي نتاج ابتكار البشرية كلها، وليس كما يدعي القوماني‌ون ودعاة الإسلام السياسي المتخلف بوصفها "نتاجا غربيا"، يصدر لعالمنا، بهدف انتزاع هويتنا وخصوصيتنا، وكما لو أن الدكتاتوريات والاستبداد لم تدمرها.

إن هذا التوصيف السلبي، لا يعني التقليل من شأن هذه الحركات والأحزاب ودورها التاريخي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي والاحتجاجي، برغم أنها ظلت أسيرة ضيق أفق في اكتشاف الجديد المتوثب.
وأمام هذه القوى اليوم فرصة المبادرة بالانخراط في هذه الحركة

(1) الاحتجاج: حركة ديمقراطية للتصحيح

بقلم / فخري كريم

تتسع وتتصاعد الحركة الاحتجاجية في مختلف المحافظات على ازدياد الأحوال سوءا برغم الوعود المتكررة منذ سنوات والدعوات بالصبر على تردي الخدمات، واتساع دائرة الفقر والعوز بين أوسع الشرائح الاجتماعية في مقابل تضخم ثروات النهابين للمال العام، وكذلك تزايد وقائع الفساد والتجاوز على حقوق المواطنين ومظاهر تسلط مجالس المحافظات وتحكمها بشؤون الناس الخاصة وحرياتهم .
ويبدو جليا أن هذه الحركة تأخذ مع مرور الوقت طابعا منظما، وان بصيغ أولية، وبلا ملامح سياسية واضحة أو برنامج محدد، سوى المطالبة بانتشال البلاد من الأزمة المتفاقمة، المتمثلة بانعدام الخدمات الضرورية لحياة إنسانية كريمة واستفحال الفساد المالي والإداري والتعدي على الحريات العامة والخاصة، وتحويل بنى الدولة من وزارات ومؤسسات ومنشآت وأجهزة إلى إقطاعيات تتوزعها المحاصصة السياسية بلا رحمة وبلا مبالاة من الأغلبية المطحونة .
إن انتباهة المواطنين الى حقهم المشروع بالاحتجاج كمظهر للرقابة وتصويب الحكم، صحوة سياسية في غاية الأهمية، يمكنها أن تتحول إلى قاعدة متينة للنظام الديمقراطي التداولي ، تنعش الحركة الديمقراطية، وتعزز قوى متوثبة منزّهة عن النتائج المشوهة للخراب الذي حل بالبلاد طوال عقود من الاستبداد والتهميش ومصادرة الإرادة.
لقد كان للهبّة الجماهيرية في تونس ومصر التي أطاحت بالنظامين الشموليين فيهما وتداعياتها على الجزائر واليمن وليبيا وبلدان أخرى تأثير ايجابي على إيقاظ حس الاحتجاج لدى العراقيين، لكن اعتبار ذلك هو السبب المباشر في تحريكهم لإظهار مظلمتهم والمطالبة بحقوقهم ليس من باب الصواب وحسن التقويم، وكذلك فأن تشبيه ما يجري بالعراق بما حل بتونس ومصر هو الآخر مجاف للصواب.
فانتفاضتا البنفسج واللوتس أسقطتا النظامين الشموليين واقامتا نظامين ديمقراطيين، يتطلعان لسن دستور يجسد تطلعاتهما بالحرية وتصفية اسس الاستبداد والتسلط، في حين تنطلق الحركات الاحتجاجية العراقية في اطار نظام ديمقراطي تعددي يستند الى دستور مقر شعبيا وتدير الدولة حكومة منتخبة.
ولا يغير من هذا الواقع الا من باب الاستدراك والتصحيح، ان الدولة بأسسها الديمقراطية لم تكتمل بعد، بل هي في طور التكوين، وان الديمقراطية "توافقية" مشوهة ، ضعيفة الحيلة، حينما يتعلق الامر بارادة المواطنين، يتصيد الفاسدون فيها "فرصة العمر" نهبا وسلبا وتعديا، وان الدستور "حمال اوجه" يقتنص منها المهيمنون ما يسهّل لهم الاستحواذ والتعدي.
وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على ان المحتجين، خلافا لأقرانهم في تونس ومصر، يريدون انتشال نظامهم الديمقراطي من مظاهر الفساد العام، ومن تغييب إرادتهم ، وتجريدهم من حقوقهم بالهيمنة على الحياة العامة.
"إن حركة احتجاج" العراقيين مطلبية بامتياز كوجهة أساسية، لكن هذه الحركة تدرك أيضا بصواب أن مطالبها شديدة الارتباط بالسياسة والسياسيين، فما لم يجر تعديل جذري في مسار الحكم وتطبيقاته، يستحيل أن تستقيم الأمور وتتحقق المطالب المشروعة، وتهدأ الخواطر الملتاعة من الفساد.
واذا لم تع، القوى المقررة في الحكومة، ومختلف أوساطها، هذه الحقيقة بوضوح، وتستدرك بانعطافة حاسمة في إصلاح نهجها، وأساليب وأدوات الحكم وإعادة الاعتبار للمواطنة، بوصفها قيمة عليا، فأن الاحتمال مفتوح على خطر استدراج المحتجين والتسلط على حركتهم ودفعها بالاتجاه الذي يحقق غير أغراضها، بل أهداف القوى المعنية بالإجهاز على النظام الديمقراطي، كما لا ينبغي "قدر تعلق الأمر بالمحتجين" أن تعي خطر الصراع الدائر بين أطراف السلطة الحاكمة نفسها، بقواها وتياراتها المختلفة التي يسعى بعضها ركوب الموجة الاحتجاجية المتصاعدة لتحسين شروط مشاركتها وتسلطها عبر ذلك.
إن المحتجين معنيون بإدراك هذه الحقيقة وكشف الدوافع الكامنة لتلك القوى التي لا تسفر عن حقيقتها، بل تكتفي بإظهار التعاطف والانحياز، وهي بذلك كمن ينطبق عليه القول "كلمة حق يراد بها باطل"!
ولابد لهم، للمحتجين، إدراك حقيقة أن الحكومة بكل إطرافها، منخرطة، ولو بدرجات متفاوتة فيما حل بالبلاد ويعاني منه الناس، وبإمكان كل منها أن تلعب دورا مشهودا سواء في البرلمان أو الحكومة أو في سائر مرافق الدولة لتصويب السلوك العام لها، والدفع باتجاه الاستجابة لإرادة المواطنين وتخفيف العبء والمعاناة عنهم، وهو ما لا يفعلونه.
ومن الضروري بمكان الانتباه واليقظة إزاء تحرك المتربصين بشعبنا، من بقايا النظام السابق، والبعثيين الصداميين وفلول القاعدة، الذين يسعون لاقتناص أية فرصة مواتية للوثوب إلى السلطة، للحيلولة دون تسلل هؤلاء إلى صفوف الحركات الاحتجاجية وحرف مسارها وإجهاضها. إن هؤلاء كامنون في كل ركن من أركان دولتنا الهشة، وفي مختلف أجهزتها المسلحة، مما يتطلب أقصى يقظة من قبل المحتجين وهو ما يدعو إلى تنظيم صفوفهم وصياغة شعاراتهم، وضبط أفعالهم بما لا يسمح لأي تحرك مشبوه أن يخترقه.
إن مواطنينا المحتجين ينطلقون من رهافة حسهم الوطني، ومن إدراكهم أنهم أصحاب العراق الجديد، وهم بناؤوه المخلصون والأوفياء لنظامهم الديمقراطي، الذي يشوبه التشوه بسبب الفاسدين والمفسدين والطارئين عليه، وهم بذلك ينأون بأنفسهم عن أي عمل يستهدف تخريب أملاك الدولة ومؤسساتها، لأنهم أصحابها الشرعيون وكذا الأمر بالنسبة للممتلكات الخاصة لمواطنيهم.
والحكومة في هذا السياق، إذ تعلن احترامها للحق العام في التظاهر والاحتجاج، مطالبة هي وليس غيرها بحماية المحتجين ومراقبة أداء وتصرف المنتسبين إلى القوات الحكومية التي قيل عنها علنا وعلى لسان المسؤولين إن بينهم من هو مغرض ومندس!

(2) لم يعد الصمت ممكناً

زمن الأكثرية الصامتة!

تثير الحركات الاحتجاجية في أنحاء مختلفة من البلاد، تساؤلات تبدو متناقضة، من حيث مضامينها ومنطلقاتها. فالمظاهرات المعبرة عن هذه الحركات، تستقطب شرائح وفئات من الأوساط الأكثر تضررا في المجتمع، وهم الفقراء المعدمون، والمهمشون من العاطلين وضحايا الحروب والإرهاب، بالإضافة إلى المثقفين المغيبين عن المشهد السياسي ومراكز القرار، والشبيبة من الخريجين والمتعلمين، وهم يشكلون أكثرية عمرية في المجتمع العراقي، وأبناء الشهداء والأرامل.

الملفت أن أوساطا واسعة من بقايا وأشباه الطبقة الوسطى يشكلون شريحة فاعلة في هذه الحركات الاحتجاجية المتنامية.

ومن لا يعرف، فأن هؤلاء، مجتمعين، يمثلون الجزء الفاعل من الأكثرية "الصامتة" التي تبدو في مراحل "السكون القسري" لا مبالية، ومطواعة، يشلها العجز والقهر.

هذا ما تتسم به أيضا قاعدة الحركات الاحتجاجية "الثورية" التي اجتاحت كلا من تونس ومصر، وتزحف بقوة "تسونامي" نحو أقطار عربية أخرى، انتهكت كرامتها ونهبت ثرواتها أنظمة الاستبداد العربي الشمولي، كما هو الحال في ليبيا العقيد، ويمن العقيد الآخر عبد الله صالح، وغيرهما من البلدان المرشحة التي "تكمن" قواها، لتستكمل "تحفزها" وانطلاقتها المباركة.

وإذا كان لمصر تميزها من حيث ظروف نمو ونضوج الحركة الجماهيرية فيها، في ظل انفتاح نسبي "تخديري" لاحتواء المعارضة، فإن تونس شكلت "نموذجاً" لطمر الحركة السياسية المعارضة، عبر "شكلانية ديمقراطية" مموهة بتدابير "تحديثية" تنطوي على قمع مستور منظم لتفكيك اطر الحركة السياسية الديمقراطية.

غير أن الأوضاع في كل من ليبيا العقيد القذافي، ويمن العقيد صالح شديدة الشبه بعراق صدام، وليس هذا التشابه مجرد استقراء شكلي، فقد أبدى علي عبدالله صالح في أكثر من مرة إعجابه بمستبد العراق، وعمل جاهدا لاستنساخ تجربته الشخصية في الحكم، واستعان به في التوحيد القسري لليمنيين وبقوته الجوية، ولم يتردد بعد سقوطه من احتضان عناصره القيادية وكوادر حزبه وبعض عناصر مخابراته وأجهزته القمعية التي من الممكن أن يستفيد من خبراتها في قمع الانتفاضات.

ويكفي العقيد القذافي دفاعه المتهالك عن صدام حسين، ومحاولته "النبوئية" ترويع الملوك والقادة العرب في مؤتمر القمة الذي أعقب إعدامه، بأن مصيرهم سيكون مثل مصير طاغية بغداد، إن هم لم يتخذوا الموقف المناسب ضد النظام الجديد في العراق. كما انه انفرد بلا حياء في العمل على إقامة نصب تذكاري للطاغية في أهم ساحات طرابلس، غير عابئ بأوسخ الصفات التي كان يلصقها به صدام طيلة مدة الحرب مع إيران.. لقد وضع النصب ربما ليتذكر هو شخصيا ما ينتظره من مصير، إذا لم يشدد من قبضته على الشعب الليبي الأسير.. وتشير أنباء الأمس انه يستفيد فعلا من الخبرة الدموية لسلفه صدام، حيث تتحدث التقارير عن استخدام المدفعية الثقيلة ورشاشات الطائرات العمودية ضد محتجي بنغازي.

لقد تفنن السادات ثم مبارك بخطوات متدرجة في إعادة صياغة المعارضة رسميا "وتهجينها".

واستكمل علي زين العابدين ما أسس له بورقيبة من عوامل "تغييب" المعارضة وتهجيرها بوسائل "حداثية".

وعمل علي عبد الله صالح على استدراج المعارضة "وتكييفها" في إطار "ديمقراطيته العشائرية" و "خدعة" الوحدة اليمنية التي سرعان ما اكتشف أبناء الجنوب أنها مجرد "احتلال اخوي".

أما صاحب الجماهيرية "الاشتراكية" العظمى والكتاب الأخضر المتهافت، وهو بالمناسبة الدستور الفعلي لليبيا، بل ولعشيرته من حكام أفارقة وأحزاب وشخصيات عربية وآسيويين ممن يتلقطون أرزاقهم من العقيد، فلم يتوان عن "تخوين التحزب"، وهذا بحد ذاته يكفي لتصفية أي تحرك يجمع أكثر من بضعة أشخاص.

لكن المفارقة المثيرة التي غابت عن هؤلاء الحكام، وآمل ألا تغيب عن قادة العراق الجديد، أنهم "أهملوا"، بل لم يخطر ببال احد منهم، بسبب قصورهم السياسي، أن القوى الكامنة في المجتمع، "تنام" على ضيمها وتكظم غيظها بعض الوقت، لكنها يستحيل أن تقبل الموت جوعاً، وامتهانا للكرامة، ومصادرة الإرادة "إلى الأبد" كما يحلو للمستبدين أن يحلموا بخلود سلطانهم وتوريثه للأبناء والأحفاد.

إنهم "لخيبتهم" وحسن طالع شعوبهم، لم يكتشفوا أو يتعرفوا على فاعلية "الأكثرية الصامتة" التي تشكل مركز ثقل المجتمعات وقلبها النابض، برغم مظاهر سكونها الكامن.

ولخيبتهم أيضا وبسبب الأفق المحدود لهم ولمنظريهم، ظلوا يواجهون "العولمة" من موقع الجاهلية التي رمزت لها بعران كسر الانتفاضة الثورية في ساحة التحرير.

ظل هؤلاء الحكام وغيرهم لا يرون في العولمة "الموضوعية" في تطورها التاريخي، غير طابعها العسكري في جانب منها، حيث تتسيد الولايات المتحدة والقطبية الواحدية، وتهيمن على العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية "الاشتراكية".

تجاهل هؤلاء، مثلما نتجاهل "نحن" هنا، المنجزات العظيمة لهذه العولمة، وهي نتاج ابتكار البشرية كلها، وليس كما يدعي القوميون ودعاة الإسلام السياسي المتخلف بوصفها "نتاجا غربيا"، يصدر لعالمنا، بهدف انتزاع هويتنا وخصوصيتنا، وكما لو أن الدكتاتوريات والاستبداد لم تدمرها.

إن الحجر على "عقول" الناس، ومصادرة ضمائرهم عبر "الاحجيات" العجائزية، وإطلاق الفرمانات لقمع الحريات وملاحقة الناس في حياتهم الخاصة وفي أمور معيشتهم باسم المقدسات التي هم غرباء عنها بسلوكهم المنظور، إن مثل هذا الحجر، لم يعد ممكنا مهما حاول البعض من أشباه الرجال المستورين مؤقتا بلباس المسؤولية المتسلطة.

فاكتشافات الإنسانية العظيمة من وسائل اتصال، ومعلوماتية وشبكتها العنكبوتية، وفرت للأجيال الطالعة مصادر العلم والمعرفة والمتابعة اليومية للرقابة على الحكام والسلطات، كما وفرت لها وسيلة التواصل والتفاعل في ما بينهم بعيدا عن أعين الرقباء والسلطة.

وتوفر هذه الوسائل مصادر التعرف على المستور في حياة أدعياء الورع والتقوى الذين يسرقون المال العام، ويواصلون تعدياتهم على حريات المواطنين وكراماتهم، كما توفر فرصة الإطلاع على "المستور" من سلوكهم الحقيقي.

التناقض في الحركات الاحتجاجية، أنها تبدو في جانبها الأبرز مظهر معافاة ووثوب ويقظة، "ونواة" بلورة حركة ديمقراطية غيبها الاستبداد طوال عقود عن الفعل المقرر في الحياة السياسية، ولكنها من الجانب الآخر المحتمل، مجال لقوى مضادة، أسهمت ظروف التجهيل والقهر في تخليقها وتغييب ما سواها، وهي قوى تنوي إجهاض هذه الحركة وتضييق أفق تطورها الموضوعي.

لكن هذا التناقض، لا يمكن أن يشكل تهديدا للحركة أو انتقاصا من شأنها، لما تنطوي عليه قواها الحية والفاعلة من وعي عميق بحكم رصيد تجربتها التاريخية، وبقوة استشرافها للأثر الايجابي لتكريس النظام الديمقراطي بثوابته الأساسية على مستقبلها.

إن هذه "الأكثرية الصامتة" التي انطلقت تحت ضغوط الحرمان والعوز وغياب الخدمات والتضييق على الحريات، تنتظر الرعاية والاحتضان، لأنها قد تشكل قاعدة تطور التجربة الديمقراطية في البلاد.

إن المتخوفين من حركات الاحتجاج والملوحين لها بتهم الوصاية عليها من "الخارج" والمتطيرين من أمثولتها في التحدي من أجل الحق، نسوا في حمى الفساد المستشري وما يرفقها، قولة الإمام العظيم علي بن طالب:

"إذا ذهب الفقر إلى بلد، قال له الكفر خذني معك!".

وقولة الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري:

"عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، لا يخرج إلى الناس شاهراً سيفه".. وقد تكون الناس ليست بحاجة الآن إلى سيف قدر ما هي تحتاج اليوم إلى صيحات احتجاج..

فيا لها من مقاربة وتوصيف !!

(3)

لم يعد الصمت ممكناً

مقدمات زمن "الأكثرية الصامتة" وملامحها

عبر أكثر من عقدين، تكاملت شروط انبثاق عصر العولمة، وبدأت بتهديم الحدود الافتراضية بين القارات والبلدان، وبين الأنظمة السياسية وداخلها . وشيئا فشيئا تراجعت أمامها الضوابط الدولية والوطنية للتجارة وحركة النقد والتعاملات السياسية، وبرزت إلى حياة الناس المعزولين بفعل تدابير حكوماتهم، المستبدة منها على الخصوص، ظاهرة خطيرة، تمثلت بالتواصل بين الأفراد والجماعات والشعوب، وتدفق المعلومات في كل الاتجاهات، بالصوت والكلمة والصورة.

ولم يعد بالإمكان حجب الحقيقة، أو فبركة الوقائع دون مصدات.

إن العولمة بطابعها الموضوعي، بوصفها لحظة تحول، "للتراكم الكمي المعرفي إلى تحول كيفي"، حملت معها تناقضات هذه الظاهرة التاريخية الموضوعية. حيث نفذت البشرية بهذا التحول إلى قلب العمليات الكيمياوية المعقدة من خلال الفمتوثانية، وتعرفت على أسرار الأكوان السحيقة العمق، والتعرف على آليات تحول ((الهباءة)) إلى تمدد ابدي لها.

ومع تحرك هذا التناقض بين الأجسام فائقة الصغر، والأكوان العظيمة الحجوم، أنتج هذا التناقض قطبيه المتعارضين، التسّيد والهيمنة العسكرية الاميركية على العالم ونقيضها، التحرر من كل تسّيد مضاد لتشوّفها الانساني.

فالقرية الكونية التي أعادت صياغة العالم من حيث المسافات والحدود، أو من حيث الأنظمة والقيم، أتاحت للناس دون استثناء سوى التمكن الفردي، غنى المعرفة الموسوعية، ومعايير التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وشروط الحياة الإنسانية.

ومع تحول العالم، إلى قرية كونية، تركزت الثروة البشرية في أيدي حفنة من العوائل والبلدان، وانقسم العالم إلى دول فقيرة ودول غنية، وشعوب تعاني تخمة وأخرى تموت من الفقر والمجاعة والأوبئة. كما انقسمت البلدان الفقيرة نفسها إلى فاحشي الغنى المرتبطين بزواج كاثوليكي مع السلطة، والمعدمين حد التقاط الفضلات، والعيش في المقابر وبيوت الصفيح والموت جوعا ومرضا.

لكن العولمة ارتبطت في جانب خطير من نتائجها، بضياع الأمل!

إذ لم تتكرس وتهيمن إلا اقترانا بانهيار الأنظمة "الاشتراكية" في العالم والحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى في العالم الثالث .

فمرحلة العولمة شهدت انهيار" التجارب الاشتراكية" وان لم تكن (هذه التجارب تجسد قيمها وتعبر عن قوانينها وآلياتها، لكنها كانت توحي بأمل التغيير) كما دشنت المرحلة فشل الأحزاب والحركات الكبرى في العالم العربي وتراجعها أمام هجوم الحركات السلفية والظلامية ، فلم تعد الأحزاب الشيوعية والقومية بمختلف أجنحتها تلعب تلك الأدوار الريادية التي كانت قد قامت بها حتى مشارف التسعينيات من القرن الماضي .. وذلك مع الإقرار بان القمع وشمولية الأنظمة وطابعها البوليسي كان وراء هذا التراجع نسبيا، لكن العامل الأساس ظل مرتبطا بجمود هذه الأحزاب والحركات، وضعف قدرتها على التقاط نبض الشارع وتخلفها عن دراسة الظاهرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وعدم انبرائها لصياغة الأساليب والأدوات التي تتطلبها هذه الظاهرات للارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة ومهامها الملموسة ومدى استعداد القطاعات الشعبية للتفاعل معها.

وهذا كله ضيق فسحة الأمل ، وحول اللا مبالاة والانكفاء الى ظاهرة سياسية .

كما لعب انتقال أحزاب "قومانية" وقوى برجوازية عسكرية صغيرة الى السلطة وتبنيها لبرامج وشعارات "تقدمية" او "اشتراكية" ملفقة دورا في خلط الأوراق والعبث بأفكار ومفاهيم الأوساط الشعبية ودفعها إلى حافة اليأس مع ما عمدت اليه هذه الأنظمة من أساليب بطش وتصفيات سياسية وانفراد في الحكم وتوريث له ونهب وسلب لثروات البلاد باسم " الثورة " مما كان لذلك ابلغ الأثر في تكريس الانتكاسات التي حلت في سائر البلدان العربية .

يضاف الى ذلك مشاركة الاحزاب المذكورة في الصيغ" التحالفية" المتواطئة مع هذه الأنظمة من قبل الأحزاب والحركات اليسارية والتقدمية وتبريرها لتلك الأنظمة سياسيا ونظريا، مما أدى إلى نتائج وخيمة على المزاج السياسي العام والنكوص الى مواقع اللامبالاة والاعتكاف، وفي حالات كثيرة الانتقال والتحول الى السلفية، بل إلى أكثر الحركات ظلامية مثل القاعدة وغيرها من الأحزاب المتلفعة بعباءة الدين .

إن انغلاق أفق التغيير أمام الكتل الاجتماعية الكبرى في البلدان العربية، ويأسها من "جنة الأرض" فتح الأبواب على مصاريعها أمام شتى الحركات والدعوات التي عملت على صرف أنظار الناس نحو قوى وجهات لا علاقة لها بظروف الواقع الاجتماعي والسياسي التي كانت ولا تزال السبب المباشر لما تعاني منه الجماهير من بؤس وشقاء وترد وهو ما مكّن المتسلطين من المزيد من النهب والفساد والتسلط وسلب الحقوق والحريات بوتائر لم تشهدها بلداننا ، قبل حقبة انتقال السلطة "إلى النخب الثوروية" العسكرية وواجهاتها المدنية، والأمثلة البارزة في هذا السياق يرمز لها عراق صدام حسين وليبيا ويمن العقيدين القذافي و صالح وتونس زين العابدين ومصر حسني مبارك وغيرها من أنظمة تراقب "تسونامي" كما لو انها غير معنية بما يجري او انها لا تدرك انه سيواصل التقدم زاحفا اليها .

لقد أدت هذه التراجعات فراغ سياسي وأفقرت البلدان العربية من قيادات وأحزاب ، كانت تحمل الأمل في التغيير خصوصا مع مراوحة الأحزاب التغييرية في حدود نخبها وأطرها دون أن تستطيع ببرامجها ووسائلها وأدواتها وأساليب عملها من الفعل والتأثير في ظل ظروف متغيرة تتطلب حركات جماهيرية مليونية ناهضة .

إن هذا التوصيف السلبي، لا يعني التقليل من شأن هذه الحركات والأحزاب ودورها التاريخي في نشر الوعي السياسي والاجتماعي والاحتجاجي، برغم أنها ظلت أسيرة ضيق أفق في اكتشاف الجديد المتوثب.

وأمام هذه القوى اليوم فرصة المبادرة بالانخراط في هذه الحركة، والعودة إلى منطلقاتها المحركة ، تفكيرا وبحثا واستقصاء في عمق الظاهرات الاجتماعية الجديدة مما يمكنها من التحول إلى طرف فاعل في ما يجري اليوم من نهوض وتوثب "الأكثرية الصامتة". لكن مثل هذا التحول يتطلب قدرا من الجرأة وتجاوز الذات ودرجة عالية من الشجاعة الفكرية والسياسية .هذه هي المقدمات الموضوعية للظاهرة الاجتماعية والثورية العاصفة.

فما هي ملامح هذا الزمن ،.... زمن "الأكثرية الصامتة".

(4)

لم يعد الصمت ممكناً
ملامح زمن الأكثرية الصامتة

يتوهم البعض أن الحركات الجماهيرية التي أطاحت بمبارك وزين العابدين، وتجتاح ليبيا واليمن لإلحاق العقيدين بزمیليهما، أنها مجرد حركات "عفوية" مضمرة، لا تستند إلى رؤية واضحة، ولا يؤطرها تنظيم أو برنامج عمل أو أساليب وأدوات، وبالتالي فهي تفتقر إلى إرادة موحدة!

يعود هذا الوهم إلى أن المألوف السياسي لأي احتجاج أو حركة تغيير في النظام القائم، يستند إلى اطر تنظيمية تقليدية، سرية كانت أم علنية، حزبية أم نقابية، يتم التوافق فيها على برنامج ونظام داخلي وحلقات للنقاش أو النشاط والعمل.

وفي إطار هذا المألوف السياسي السائد، منذ بدايات تشكّل الدول العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، يتم الإطاحة بأي نظام، أيا كانت هويته،عبر انقلاب عسكري يستند أو يتحالف مع حزب أو جهات وطنية، ويتطور وفقا لمدى انعكاس برنامجه وهويته السياسية على مصالح من يتحالف معهم إلى "ثورة شعبية".

وظل هذا المفهوم المألوف، بطابعه التنظيمي، وأداته العسكرية، سائدا ومقررا، لأن الحركات السياسية الحزبية، ذاتها لم تتحرر، رغم التطورات العاصفة التي شملت سائر ميادين العلوم والتكنولوجيا والمعرفة الإنسانية، من الأطر والأساليب التقليدية لعملها، ولم تستطع تجديد أدواتها الفكرية، حتى في حدود مناهجها المعرفية ومنظورها الإيديولوجي.

ولم يقتصر هذا الوهم على الأحزاب والنخب السياسية المعارضة، بل تعداها إلى الأنظمة الحاكمة التي احتاطت لحماية سلطتها، بالمزيد من التدابير والإجراءات القمعية، ومصادرة الحريات، وبتعظيم جيوشها وقواتها المسلحة، وعديد أجهزتها الأمنية والمخابراتية واصطناع بعضها لأحزاب أو اتحادات تسعى من خلالها لاختراق الحياة العامة السياسية في البلد، كما في حال الإتحاد الاشتراكي العربي قبل الحزب الوطني المصري وحال اللجان الشعبية في ليبيا وحزب السلطة في اليمن وسواها.

لكن هذا التحوط، ظل هو الآخر في حدود مفاهيم السلطات والحكومات التقليدية المتخلفة، ورؤياها الإستراتيجية في مواجهة حالات التمرد والانقلاب، دون أن تنتبه لما يجري حولها في المجتمع، وفي قاعه وإطرافه، وبين الأوساط الشبابية المتمردة بطبيعتها، والمهمشة بفعل البطالة والإهمال وانسداد أفق الحياة الإنسانية الكريمة.

وهل هناك ابلغ وأكثر سذاجة من توصيف مبارك لـ "أولاد" "الفيسبوك" و"التويتر" وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي والمعرفي، حين قال تعليقا على معارضتهم: "خليهم يتسلوا.. شوية عيال مع بعض"!

لقد فات قطبي "السلطة والمعارضة" أن قوى كامنة جديدة اكتشفت بحيويتها المعرفية ونظراتها الثاقبة، وسيلة غير تقليدية للتواصل في ما بينها، وبلورة مفاهيم ومواقف، وابتكار رموز متفردة وتوسيع دائرة التواصل، واختبار فعالية التأثير والنفاذ إلى أوساط اجتماعية متزايدة عبر توصيف الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتشخيص عواقبها الخطيرة، وتبادل ما يتبلور وينضج منها بالصوت والصورة والكلمة عبر مدوناتها.

لقد أدرك هؤلاء الشباب الطليعيون، أن السلطة بسبب جهلها وتخلفها، سوف لن تتعامل مع نشاطهم بنفس القسوة وردود الفعل الذي تتعامل به مع الأحزاب والتنظيمات، لأنها لا تنظر إلى نشاطهم إلا باعتباره مجرد "كلام"، وتسلية أولاد!

وان ملاحقتهم لن توقف تواصلهم عبر "الشبكة العنكبوتية" الخلاقة، ولا يمكن "القضاء عليه" اوتفكيكه وتصفيته، لأنه ليس تنظيما ولا إطارا مترابطا، أو منظومة إيديولوجية.

لكن فعالية هذا الوافد العبقري الجديد إلى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وجد المناخ الملائم لنشاطه وقوة تأثيره ومادة عمله في الانتهاك المتزايد لحقوق الإنسان والحريات وفي بؤس الحياة المعيشية للمواطنين، والهوة المتعمقة بين تركز الثروة في بضعة ألوف من الأغنياء والمتنفذين في السلطة من جهة، و تشارك الأغلبية المطلقة للشعب في الفقر والعوز والحرمان، من جهة أخرى، وفي غياب أي إمكانية للتغيير السياسي في البلاد، بسبب أبدية سلطة الحاكم وتوريثه.

وخلافا للأحزاب والتنظيمات التقليدية التي كانت تنشط بين جمهورها المحدود، انطلقت الشبيبة الواعدة عبر مدوناتها في كل اتجاه وبين كل الفئات والشرائح الاجتماعية، ووجدت في أوساط المثقفين المتنورين حليفا لها، وفي بطالة الخريجين المتزايدة أعدادهم، وفي الشغيلة حوامل لمضامين مواقعها ومصادر لتنمية معلوماتها المستندة إلى وقائع ملموسة في الوقت ذاته.

لكن هذه الظاهرة التي برزت بوضوح نموذجي في مصر، تباينت من حيث التأثير والاتساع في البلدان الأخرى.

فالشرارة التي أشعلها البطل الشهيد "البوعزيزي" فجرت مكامن الغضب لدى الشعب التونسي، وسرعان ما تحولت الاحتجاجات المحدودة والمتفرقة وما قابلها من عنف دموي لكسر شوكتها، إلى قوة دفع وتصعيد وتوسيع للحركات الاحتجاجية في عموم البلاد.

وفي هذا السياق، غذى الشرارة جموع الشباب من خلال مدوناتهم، بالتغطيات الميدانية صوتا وصورة ومعلومة مقروءة.

ومع أن هذه الوسيلة الخلاقة في التحريض والتواصل والتعبئة، تلعب دورا فعالا في مواقع الاحتجاج والحركات الجماهيرية في اليمن وليبيا، بوتائر متفاوتة، فأن نجاح الثورة في مصر بالزخم الذي شكله، وقبل ذلك في تونس، دخلت كمحفز تحريضي مباشر ظهر إلى سطح الأحداث بقوة اندفاع العواصف ليوقظ القوى مسلوبة الإرادة الكامنة فيهما، وكذلك في البحرين والأردن والجزائر.. وفي ما سيعقبها من بلدان، تبدو في الظاهر حتى الآن كما لو أنها بمنأى عمّا يجري حولها!

وإذ تتكامل ملامح الظاهرة الجديدة في الفعل السياسي المدويّ، تتبلور في الحياة السياسية، أطراف جديدة متمكنة من وسائل وأدوات وأفكار، تقفز فوق ما هو تقليدي ومحافظ، مما يجعلها بشير مرحلة متقدمة في عملية التغيير والتطور.

ولكن هذه الأطراف لن تكون معزولة عما تمور به الحياة السياسية واختلاطاتها، بل ستكون في مواجهة تحديات كثيرة، فكرية وسياسية، وتجاذبات القوى المتصارعة في المجتمع، وتخضع بذلك لشروط إعادة اصطفاف قواها تبعا لتعبيراتها المجتمعية.

إن التباين بين المجموعات المتفرقة من حيث التكوين، قد يلعب دورا سلبيا في إعادة اصطفافها ارتباطا بالنزعات الفكرية والسياسية وبمنظومة المصالح التي ترتبط بها كل منها، أو تتكون في مجرى تحولها. لكن العامل السلبي الأكثر خطورة الذي يمكن أن تتعرض له هذه المجموعات، يتمثل في استقطابها من القوى المنظمة التقليدية، المحافظة والسلفية. ويتراجع هذا التأثير كلما استطاعت الأوساط الأكثر وعيا ونضوجا، فرز قواها في اطر حركة ديمقراطية واضحة المعالم، تلتقي حول هدف إقامة دولة مدنية ديمقراطية حرة ومستقلة، ومجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والقانون.

ومن الصعب أن تستطيع القوى والتنظيمات اليسارية والتقدمية أن تؤثر في وجهة اصطفاف هذه القوى الجديدة التي ولدت من رحم "الشبكة العنكبوتية" و"الفيسبوك" و"التويتر" ومخاض الحركة الجماهيرية الاحتجاجية، ما لم ترتق إلى مستوى هذه الحركات، من حيث مرونة الأطر والفكر والأساليب، وقبل ذلك من حيث استعدادها للتفاعل والاندماج معها، بعيدا عن نزعات الوصاية أو الاحتواء..والعمل للتشارك معها على أسس ومنطلقات فكرية وسياسية في حالة تشكلها كأحزاب سياسية جديدة.

إن نجاح ثورتي اللوتس والبنفسج وما سيعقبها من ثورات، تجاوزت مرحلة التنظيمات المحدودة، نحو حركات كبرى..كان يمر عبر مجرى استنهاض حركات جماهيرية مليونية، وبدون إدراك هذه الحقيقة، وما يلزمها من اطر وأدوات وأساليب عمل تحكم القوى التقليدية على نفسها بالبقاء أسيرة عقائدها ونشاطها المحدود.

انه زمن يقظة، زمن "الأكثرية الصامتة" التي تحررت من اسر مخاوفها وكمونها، زمن إعادة تجمع واصطفاف قوى حية، لوعها الحرمان والتهميش، وقد انبثقت من رحم المجهول، كما العنقاء، ومن الصعوبة بمكان أن تتقهقر قبل أن تحقق أهدافها النبيلة.

(5) الاحتجاج:

25 شباط.. تقاسيم على وتر الديمقراطية!

تستعد الأوساط الشبابية والشعبية الموجوعة من غياب الخدمات "الحياتية" ومظاهر التضييق على الحريات، للخروج في مظاهرة "جمعة الإصلاح والتغيير" للمشاركة في صنع القرار، و في تقويم سلوك السلطة السياسية، وممارساتها وعلاقتها بقاعدتها الاجتماعية، وتأكيد مرجعية هذه القاعدة وقدرتها على تطويع السلطة وتصويبها.

وتتداول التجمعات التي أطلقت مبادرة التجمع والاحتجاج، فيما يجرى نشره وتناقله من ردود أفعال مختلف الأحزاب المشاركة في السلطة وخارجها حول جدوى ما تقوم به، والاحتمالات السلبية التي قد تنجم عنه، لجهة اندساس قوى "الثورة المضادة" فيها وتكييف أهدافها وتوظيفها لخدمة مراميها وأغراضها المعادية للنظام الديمقراطي.

ويجري التعبير في بعض الأوساط الحكومية عن مخاوف من طابع آخر، قد تتخذه المظاهرة، أو عموم الحركة الاحتجاجية الجارية في البلاد، وهو ما أطلق عليه ، "تسييس هذه الحركة".

ويراد بذلك، محاولة جهات مشاركة في الحكومة والبرلمان ومجالس المحافظات، التسلل إلى مظاهرة الجمعة، بل والتعبئة لها بقصد توظيفها كقوة ضغط لتحسين شروط مشاركتها في الحكومة، وتوجيه أنظار المظاهرة ضد حليف لها وتحميله المسؤولية عن تعثر الخدمات والامتناع عن الاستجابة للطلبات المتزايدة منذ سنوات لمعالجتها.

كما يساق في هذا الإطار، المخاوف من هشاشة الوضع الأمني في البلاد، وفي بغداد بالتحديد، والقلق من استثمار أي ثغرة طارئة أو مقصودة قد تؤدي إلى مصادمات أو تعرضات جانبية تزيد الاحتقان وتفجر الغضب الجماهيري.

إن القلق من أي احتمال سلبي أمر مشروع، ولابد من اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة تداعياته، والتحذير منه. لكنه لا يجوز أن يتحول إلى هاجس امني يقود إلى التشدد في الموقف من المظاهرة، والخشية من اعتياد المواطنين عليها.

فالديمقراطية لا تستقيم ولا تتكامل وتتعافى، دون إطلاق الحريات العامة التي يكفلها الدستور، ومنها حرية الأحزاب والاعتصام والتظاهر، وعدم تقييد ممارستها بكثرة من الشروط والطلبات. ولا يقلل من الحق بهذه الممارسات، وجود قوى مضادة للنظام الديمقراطي القائم أو عناصر مشاغبة و تخريبية تتسلل إلى أي فعالية سياسية أو اجتماعية بهدف إجهاضها وتخريبها.

وليس غريبا أن تتعامل القيادات السياسية كل من موقعها، بالقلق من الممارسات الديمقراطية أو العمل على توظيفها والانخراط فيها، خصوصا في ظروف الأزمات أو الصراعات العلنية أو الخفية على السلطة السياسة.. لكن الغريب أن يغيب عن أذهان هذه القيادات، أن هذا التحرك الاحتجاجي، في جوهره، هو تفعيل وتنشيط لتعزيز العملية السياسية الديمقراطية، والدفاع عن أركانها وتكريس أسسها.

فالمواطنون بمثل هذه التحركات الاحتجاجية السلمية يتصدون للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بكشف المقصرين والمفسدين وتجريدهم من مسؤولياتهم وتحديد الأولويات الملزمة للسلطة السياسية ومفاصلها المختلفة في المحافظات وفي كل ركن وزاوية من البلاد، وبهذه التحركات والمبادرات الشعبية يتم تنبيه القادة والمسؤولين بمختلف مواقعهم ومراتبهم أنهم هم (أي المواطنين) قاعدة النظام الديمقراطي ومرجعيته الشرعية. وعلى السلطة الرضوخ لإرادتهم وما تعكسه من مطالب.

إن عشرات العقود من تعاقب الدكتاتوريات والسلطات المستبدة، حالت دون إطلاق الطاقات الخلاقة للشعب.. وهو يسعى الآن لاستعادة المبادرة، واكتشاف مكامن قوته وتأثيره، والعمل على المساهمة بتمكين نظامه الديمقراطي من استكمال شروط بنائه، وتشذيبه من التشوهات التي ألحقها به الفساد وبقايا الدكتاتورية والمحاصصة، وما أقحمه فيها، وهي في طور التكوين، الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي بريمر.

إن الشعب يستطيع عبر ممارساته التعرف على جوانب القوة والخلل في نشاطه، وكلما تعافى من مكامن ضعفه بسرعة، يكون بإمكانه تأكيد مرجعيته باعتباره مصدرا لكل السلطات.

لقد أثار شعبنا إعجاب العالم وهو يعبر عن إرادته من خلال الانتخابات والاستفتاء على الدستور، وهو يواجه الإرهاب والعنف والقتل على الهوية.

ولم تستطع قوى الردة الظلامية وفلول النظام الدكتاتوري كسر شوكته وإضعاف عزيمته في المضي قدما لبناء تجربته الديمقراطية حتى في ظل سيادة البلاد المنقوصة. وهو قادر بكل كفاءة وإصرار على تكريس هذه التجربة وتصحيح مسارها، وانتشالها مما تعانيه من مظاهر الفساد والنهب وانعدام الخدمات والتضييق على الحريات والمحسوبية الطائفية والفئوية والبطالة.

إن المحتجين إذ يأخذون قضيتهم بأيديهم، يعرفون بفطرتهم التي عركتها المحن السياسية منذ عقود، من هم النهابون ولصوص المال العام ، ومن هم المستفيدون من استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، ومن هم المتمسكون بالامتيازات، وهم إذ يعرفون كل ذلك، قادرون على عزل أي طرف "مدع" والحيلولة دون تسلقه حركتهم وتوظيفها لتنفيذ مآربه الحزبية الضيقة، وأجندته السياسية في إطار الصراع غير المبدئي على المغانم والامتيازات، وليس دفاعا عن مصالح الملتاعين بالتجويع والبطالة وانعدام الخدمات الإنسانية الأولية والتعدي على الحرمات والحريات.

إن الحركات الاحتجاجية التي تستهدف الحكومات المحلية تعرف أن الذين يظهرون التعاطف معهم من المشاركين في المركز والمحافظات سبق لهم أن تناوبوا على حكمهم واكتشفوا سرائرهم في التعامل مع قضايا المواطنين طوال السنوات الماضية، .. بل يعرفون جيدا مآثرهم في ملاحقة المواطنين ومصادرة حرياتهم تحت واجهات دينية ومذهبية وطائفية ولا يتوانون عن تكفيرهم كلما ضعفت دالتهم على المواطنين واستمرؤوا تطويعهم وفرض الأمر الواقع عليهم.

من الملفت أن الحكومة "بكل مكوناتها "اكتفت حتى الآن، وهي تعبر عن قلقلها من "مظاهرة الجمعة"، اكتفت بالحديث عن استعدادها للاستماع إلى مطالب المتظاهرين والعمل على الاستجابة لما يمكن منها لكنها لم تبادر إلى اتخاذ أي تدبير ملموس لطمأنة الغاضبين ومعالجة ما يمكن من مطالبهم الملحة وهي كثيرة وقابلة للتنفيذ.

إن شبيبة المدونات والمحتجين الغاضبين الذين يدعون للخروج في مظاهرة جمعة "الإصلاح والتغيير" أمام امتحان هم بمستوى تحدياته،... فهم مقبلون على تجربة جديدة لا تشبه مثيلاتها العربيات.... وأوجه الاختلاف معها عديدة ومنها:-

• إن الحركة الاحتجاجية العراقية تطالب بالإصلاح والتغيير وتنحية الفاسدين وليس المطالبة بإسقاط النظام.

• إن الطابع المطلبي حركة مشروعة باعتراف أركان السلطة باختلاف تجلياتها.

• إن "التسييس" في الحركة إنما هو تأطير لمطالبهم، إذ يتعذر تحقيقها دون إجراء انعطافة سياسية في توجهات الحكومة المركزية وفي المحافظات وتغيير أولوياتها. كما أن هذا التسييس يعني تنحية الرموز الفاسدة أينما حلت وسحب الثقة من كثير من رؤساء المحافظات والمحافظين الذين يتصرفون كملوك إقطاعيات القرون الوسطى، لا يأبهون لغضب المواطنين وتذمرهم.. وبين أولئك المتنفذين في المحافظات من جاء من المجهول بلا كفاءة ولا أهلية سوى الانضمام إلى هذه الكتلة أو تلك أو هذا المكون أو ذاك، ومن هؤلاء حكومة بغداد ورئيسها الذي تصرف بتعال وعنجهية ذكر البغداديين بسلف لا يرفع الرأس.

• إن الفساد الإداري والمالي هو نتاج مباشر لنهج سياسي يطالب الغاضبون باجتثاث جذوره ومسبباته "والتضحية "ببعض رموزه في الأقل ،بالتساوي بين المكونات وكشفها علنا أمام الرأي العام وتقديمها إلى العدالة ، للبرهان على جدية الحكومة واستعدادها لمكافحة الفساد لا الاكتفاء بذكرها .

• إن المحاصصة "المذمومة أصلا" تحولت في التطبيق العملي إلى الوزارات ومرافقها وتقاسمتها الأحزاب والمكونات والوزراء "بالنيابة عن المكونات نفسها وأصبح هذا التقاسم رأسا للفساد تفوح رائحته، وأصبح العمل على معالجته مطلبا لا يقبل التأجيل إذ تحولت في كل وزارة بفعلها إلى وكر ومقر حزبي، تمارس فيها نشاطات حزب الوزير وطقوسه الدينية والمذهبية.

• إن الدستور على علاته لا يقبل التجزئة.. فالتجاوز عليه من قبل الحكومات المحلية يتم أمام أنظار الحكومة المركزية وصمتها ويجرى عبر ذلك تحويل البلاد إلى مدن أشباح وكانتونات حزبية وفئوية.

لقد تعرف المواطنون على تقييمات الأطراف الحكومية لحق الناس في الاحتجاج والتظاهر ونوايا كل منها وموقفها من هذا الحق.

وآن الأوان أن يجري الكف عن اتهام أصحاب المظالم والشباب والباحثين عن الرزق الحلال والمدافعين عن الحريات العامة والخاصة التي يكفلها الدستور بالشبهات، لان في ذلك تنصلا وتبريرا للفساد وتجاوزا على الحقوق المكفولة بالدستور.

(6) فلول النظام السابق والانقلابيون الجدد :

ماذا يريدون ، وماذا يريد الشعب ...

مثلما تنشط العناصر والمجاميع المبادرة لتنظيم الحركات والمظاهرات الاحتجاجية لتوصيف طابع نشاطها، باعتباره محاولة فعل جماهيري لإجراء نقلة نوعية في إطار النظام الديمقراطي ،لانتشاله من كل مظاهر التخلف والفساد والإمعان في حرمان المواطنين، ومصادرة إرادتهم فإن القوى المضادة للديمقراطية من داخل النظام ومن خارجه ،تعمل في الظلام وبأساليبها التضليلية التآمرية لاحتواء هذه التحركات ووضعها في مواجهة النظام الديمقراطي نفسه .وهي في هذا المسعى تستفيد من مناخ الغضب والرفض الشعبي لكل ما علق بالتجربة الديمقراطية من خرائب الدكتاتورية الساقطة، التي كانت في أساس إعادة بناء" الدولة الديمقراطية "الجديدة،وما أضيف إليها من مفاسد وضلالات النخب الحاكمة التي توالت على إدارة البلاد .

إن التوقف عند ما يمكن أن تدبره فلول النظام السابق والانقلابيون الجدد الذين يتساوقون معها، من داخل العملية السياسية ،ومن" أطرافها الهشة" ،"ومرافقها المخترقة"،لا يقصد منه سوى اليقظة إزاءها والانتباه لتحركاتها ،والحذر من أي تأثير لها على" تظاهرة الجمعة" أو أي تحرك احتجاجي في المستقبل .

والانتباهة هذه ينبغي أن توجه إلى كل ما يؤدي إلى خلط الأوراق، سواء في الشعارات والهتافات أو المنخرطين المشبوهين أو المحرضين في الخفاء على استخدام العنف والتخريب ضد مرافق الدولة أو غيرها .

وليس صعبا إجراء فرز لهذه القوى، وفضح مراميها ودوافعها وأهدافها ..فهي تسعى بوضوح لتوظيف تصعيد الاحتجاج على المظاهر السلبية والمطالبة بتجاوزها، عبر حلول جذرية وعاجلة ،إلى مطالبات برفض النظام القائم وإسقاطه ،"لأنه المسبب في ما يعانيه المواطنون من حرمانات وتعديات" كما يروجون.،وهي تسعى لاستبدال المطالبة" بتنحية"الفاسدين أفرادا كانوا أم مجالس محافظات أو مسؤولين في أي مستوى حكومي،بالدعوة إلى إسقاط النظام ولو بتدرج مدروس، يستفيد من تواصل الاحتجاجات والتظاهرات ،دون أن تستجيب السلطات ولو للمطالب الناضجة والممكنة التحقيق .

وقد تتجاوز هذه المساعي ،من قبل فلول الردة البعثية الصدامية ،التطور العفوي لتصاعد الاحتجاج،إصرارا على المطالبات ،في مواجهة التعنت بعدم الاستجابة لها أو" تسويفها " بالانتقال إلى أعمال استفزازية ،من داخل التظاهرات ،ومن خارجها لإثارة الفوضى والانجرار إلى الصدام مع القوات الحكومية العسكرية والأمنية ،أو حتى بين المتظاهرين وليس مستبعدا مراهنة القوى المضادة ،والمتآمرة ،على قيام القاعدة بعمل إرهابي يوفر لها سبيل الفتنة ،ويدفع إلى تفجير الغضب والاحتقان مما يمكنها من استثمار ذلك وتوظيفه لإجراء استقطاب حاد بين السلطة والمحتجين .

إن السلوك الملتزم للمتظاهرين ،الذين عبروا عن أنفسهم ،(باستثناءات ثانوية) ويسعى لتحريف مضمونها ووجهتها، كما بانت المساعي الأخرى، من الشركاء في الحكومة والعملية السياسة ،ممن يريدون احتواء" تظاهرة الجمعة "،وأي نشاط احتجاجي مقبل وتوظيفها لمصالحهم السلطوية ،وهو يستلزم فضح دوافع هؤلاء ،لان تعاطفهم وانحيازهم مجرد "نفاق" مكشوف ،لا يصمد أمام حقيقة كونهم شركاء نافذين وصانعين بامتياز لما حل ويحل بالبلاد من فساد وتخلف وضياع للأموال وفرص البناء. وليس خافيا على احد، أين انفرد كل طرف من هؤلاء في حكم المحافظات والوزارات ،وأي أعمال منكرة قاموا بها، ويتواطئون بشأنها حتى الآن، وعلى "ضحاياهم"من المتظاهرين تذكر ذلك، وأشعارهم بأنهم، جميعا شركاء في مجالس المحافظات وأعضاء في مجلس النواب وفي الحكومة .

إنهم جميعا ،سوى أفرادا منهم ،بما يمثلونه من مكونات "متضامنون، ولو ضمنيا ،متواطئون على الفساد ،وما يسببه من حرمان للملايين من العراقيين ،مشاركون في اقتسام الغنائم والامتيازات ،"مناضلون " بلا حدود للزحف على مواقع الآخرين لزيادة حصصهم من كل ذلك .

وهم في أغلبيتهم ،يعلنون التمسك بأذيال الفضيلة والتقوى والورع، لكنهم يشتدون على "رعاياهم " باسم ذلك كله ،والكثرة منهم لبس لبوسها ،وهجر مدلولاتها النبيلة السامية، لا فرق في ذلك بين طائفة وأخرى، ومكون ونقيضه ،فالكل سواسية أمام فضائل السلطة وبريق المال والجاه والخيلاء.

إذن من هم المتربصون بحركات الاجتماع والمتظاهرون..؟

....إنهم الإرهابيون والقتلة من القاعدة وأشباههم المسلحين

...وهم فلول البعث الصدامي وبقايا نظامهم ،المتوهمين بإمكان عودة سلطتهم ..

...ومنهم ،دون دراية أو غفلة ،أو بقصد موضوعي ،التواقون المغامرون "للاستيلاء على السلطة "والانفراد بها ،والانقلاب على النظام الديمقراطي

... وفيهم دعاة الطائفية المتسلطة ،المهمومون بضياع سلطتهم .

وهؤلاء جميعا ،ينشطون في الأوكار السرية ،داخل البلاد وخارجه ،ويتقافزون في مواقع السلطة ،محصنين بوجاهتها وحمايتها ،وبما يمثلون أو يدعون من تمثيل طائفي وسياسي .

وكل هؤلاء يريدون إسقاط النظام الديمقراطي.

ومن هو " الشعب الغاضب"المحتج "؟

...إنهم المؤمنون بالديمقراطية وقيمها وآلياتها ، وبتداول السلطة في إطارها وبحق الجميع بالحرية والمساواة والتمتع بحق العمل والعيش الكريم

...وهم المناضلون في سبيل تعزيز النظام الديمقراطي وتكريسه وتوطيد بنيانه ،والمخلصون للنظام الجمهوري المبني على أساس دستور ضامن لدولة مدنية ديمقراطية ، حرة اتحادية ،دولة القانون والحريات والمواطنة الحرة.

إنهم المكتوون بنيران الاستبداد والدكتاتورية ،ضحايا أنظمتها المتعاقبة ،والموجوعون بالتعديات على حرياتهم وحرماتهم وحقوقهم ،والمسحوبة منهم ابسط الخدمات المعيشية الحياتية التي تليق بقامة الإنسان السوي .

ماذا يريد الشعب هذا ..؟

- انه يريد الحياة الكريمة ،ومتطلباتها الأولية :
- شرف العمل، كمصدر للرزق الحلال
- ماء الشرب ،الكهرباء ،السكن الآدمي ،الخدمات
- حماية حرياته وحقوقه ، المساواة في الحصول على العمل وأمام القانون
- تطهير الدولة من الفاسدين ،نهابي المال العام ،والمتلاعبين بثروات البلاد .
- تأمين الأمن والاستقرار
- سلم رواتب عادل بلا فوارق وامتيازات "حرام"
- ترشيق الدولة ،بتجريدها من الدرجات الخاصة "المختلقة"والنصب على الدولة باستحداث وظائف حسب المحسوبيات والمحاصصة ،وبلا توصيف وشروط وظيفية .
- تطهير الدولة ومؤسساتها من مظاهر التحزب والتوقف عن تحويلها إلى مقرات حزبية ،ومجالس لممارسة الطقوس الدينية والمذهبية
- سن قانون ديمقراطي للأحزاب
- تأمين ضمان اجتماعي يشمل جميع العراقيين وفق ضوابط وشروط معمول بها دوليا ،واقتطاع نسبة من موارد النفط لإنشاء صندوق لهذا الغرض.
- إنشاء صندوق تقاعد يشمل العراقيين العاملين في الدولة وفي القطاع الخاص.
- فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ،فصلا تاما والتأسيس الواضح لتحقيق هذا الفصل .
- إعادة النظر بقانون الأحوال الشخصية ،بما يضمن إنسانية المرأة ،ومساواتها التامة مع الرجل
- حماية الطفولة .
- تشريع قانون يكفل حرية الصحافة والإعلام ،وتدفق المعلومات والوصول إليها ،وحماية الصحافة والصحفيين
- إعادة بناء الجيش والشرطة والقوات المسلحة على أسس وطنية وتكريسها لخدمة الشعب والوطن .
- تعديل قانون الانتخابات واعتماد النسبية والقائمة المفتوحة .
- تنحية المسؤولين الفاسدين وعديمي الكفاءة من الوزارات ومجالس المحافظات ،البلديات واتخاذ تدابير فورية لإقصاء رؤسائها ،وفي مقدمتهم رئيس مجلس محافظة بغداد ومحافظه .

وماذا تريد الحكومة: راحة البال .

جريدة سياسية يومية
Daily Political Newspaper

تضامنوا مع حملة المدى

الكاتب: شاب من ساحة التحرير

الطوفان العربي يوجب على كل السياسيين والمفكرين أن يعيدوا قراءة صورة الحياة السياسية في العراق والمنطقة..هل يتوجب ان ننتظر مراكز ابحاث الدوائر الغربية لتفكر بدلا عنا؟ الشباب ينجزون التغيير وعلى المفكرين ان يقرأوا الحدث ويعيدون قراءة تاريخنا المعاصر..واسال الاستاذ فخري كريم هل هذه بداية لقراءة جديدة للتاريخ المعاصر والحدث الذي يعصف الان بانظمة طغيان العرب؟

الكاتب: لينا الأشقر/ بيروت

هاي دي عودة لنخبوية المدى ياللي عرفناها عليها من الأول.مش هيك

الكاتب:زائر

أحسنت يا فخري كريم

أنها مقالة رائعة و واصفة بدقةلما جرى في ساحة التحرير و سلوك الحكومة وتعرية و فضح لوسائل الإعلام الممولة من أموال الشعب، وكيف كانت منحازة و في خدمة الحكومة ضد مصلحة الشعب وتوجهاته الديمقراطية

الكاتب: حامد المختار

قبل التظاهرة حذرت الحكومة وعلى لسان رئيس الوزراء من احتمال استغلال التظاهرات من قبل البعثيين والإرهابيين لإثارة الشغب وإفشال العملية السياسية، ولكن الذي حدث فعلا ان ازلام النظام الحالي قد مارسوا افعال البعث في ترويع المواطنين والإعتداء عليهم بالضرب والاهانات فكان الأحرى برئيس الوزراء ان يحذر القوى الأمنية والجيش بعدم استخدام أساليب البعث المقبور مع المتظاهرين.
أننا نخشى أن مثل هذه التصرفات قد تؤسس لدكتاتورية جديدة.

الكاتب: نصير الخفي

رجاء الى الأستاذ أبو نبيل
مقالاتك الأخيرة دليل لتفاعل جنابكم الحيوي أتمنى على جنابكم المحترم مقالا مفصلا للمنافع والتكاليف التي تنخر في موارد البلد من الرئاسات الثلاث وحتى منصب رئيس جامعة وعميد كلية مرورا بالدرجات الخاصة والمستشارين والقرار البائس بالاستفادة من التعاقد مع الوزراء والبرلمانيين السابقين وبنفس الامتيازات وفضح ما أريد بهكذا قرار ..هل كانوا سيجرؤون على إصدار هكذا قرار بعد جمعة الحرية ممنون سلفا

الكاتب: باسم محمد حسين

نعم هكذا يا فخري كريم زنكنة أستاذنا الفاضل والمناضل العتيد لقد طال صمتك لشديد الأسف، ولكن اليوم نحن نفخر بك أخاً كبيراً وكاتباً مرموقاً ذا تاريخ ثري جداً .. تحياتي لشخصكم ولكل الخيرين في العالم وخصوصاً الذين وقفوا مع المتظاهرين
هل يراد منا ان نقبل الذل وإلاّ فنحن بعثيون او تكفيريون عملاء !؟ [بتاريخ : الجمعة ٢٥-٠٢-٢٠١١ ٠٣:٤٨ صباحا

السلام عليكم
ان ما استنتجه من المقال هو تنبيهنا على أن نحذر من اجندات يمكن ان تسيء الى مطالب الجماهير ....ولقد حدد السيد الكاتب تحركات جماهير التظاهرة مسبقا ان تطالب ممن نصب الفاسدين ان يتكرموا علينا لغرض تبديلهم بعناصر افضل ..وهنا فاني أتحفظ على هذا الطرح !...ان من يمتلك القرار والسلطة يغلب عليه الفساد فمن يأتي بهؤلاء فاسد وجاهل مثله ...من اين يأتي بالنزهين وجل الذين تسند اليهم المناصب على اساس تحاصص لا يتيح للكفوين من ابناء البلد من المستقلين ان يسند اليهم مناصب قيادية لأنها عبارة عن مغانم لهذا الحزب او ذاك ولا تسند الا لمن يمتلك مصباح علاء الدين وهو الانتماء الحزبي او العرقي ،حتى لو كان قردا ! ..ان هذا الكلام والحل بتحديد سقف المطالب يقرب كثيرا الى السفسطة ..يجب ان يكون هنالك تغيير جذري في اسلوب ادارة الدولة .. وتبتعد السلطة عنها ...ان العراق زاخر بالأكفاء والمعضلة ان لا مجال لهؤلاء الاكفاء ابدا اذ تعتبر المناصب مكاسب لمن يحتكر السلطة ويعتبر غير هؤلاء ..ليسوا اهلا لهذه المناصب ..ويمكن أن تطلق عليهم السلطة نعوتاً ..كبعثية ..تكفيريين ..علمانيين ..الخ ان السلطة هي طريق الكسب غير المشروع، فكل مؤسسة ملك صرف لمن خصصت له مغنما يسخر كل ما فيها لخدمته وزبانيته ...هذا يجب ان ينتهي..يجب وبأسرع وقت والا لن تكون العواقب بما يرسمه ذوي الأحلام الوردية .ان الفساد لا يمكن ان ينتهي الا بمساوات الفرص ولكل العراقيين وليس اسناد المناصب على اساس الولاء الحزبي لمتخلفين جهلة.. وكما يقول المثل لا ترافق الاحمق يريد ان ينفعك فيضرك !.....وهنا أن أراد الأحمق أن ينفع !.. ..ان تقسيم الدرجات الخاصة للمتحزبين او الطائفيين ..ليس اسلوبا للإدارة دولة ،ففي كل دول العالم المتحرر لا تنزل السلطة فتحتكر مناصب الدولة ..وهنا المقصود وكلاء الوزارات والمدراء العامون والسفراء فنازلا ..... الخ وهذه مناصب تختص بمسيرة الدولة وللأكفاء وحسب ما يملكونه من مؤهلات وليست للسلطة التي من الممكن ان تتغير..
وهنالك فرقا بين السلطة والدولة يجب ان يعرف هذا المتخلفين ممن يحكم ..وهنا فأي تغيير بالسلطة سيؤدي إلى تغيير هؤلاء كلما تغيرت مراكز السلطة وهم مربوطون بالسلطة القائمة وهنا الإشكال الكبير ومعضلة البلد التي لا يمكن حلها ...غيروا هذا المسار الخاطئ للحكم ومسار احتكار السلطة والدولة معا ..وهذا ليس تامرا فالفساد سيستشري فعندما نرى اليوم شبابا يتناولون المكانس لتنظيف الشوارع والورود للدلالة على حسن النوايا ....لن تكون هكذا مستقبلا وهذه هي الحقيقة ..عندها ستبدل بالسيوف والبنادق للطرق على الرؤوس التي لا تفهم ما هي مطالب الناس أو لا تريد ان تفهم ..فبعد اكثر من ثماني سنوات ..هنالك عملية سياسية وليست (دولة) مستقرة ...تسير ببحر متلاطم من التوافقات الغبية البائسة بين الكتل .... رضي فلان ورفض زعلان ! وليس هنالك قانون يحكم علاقة الدولة بالسلطة فاختلط الحابل بالنابل فما عاد هنالك فارق..يجب ان نذهب الى اهدافنا مباشرة..ولا نظل ندور في حلقة مفرغة ..وهنا أخيراً لا أريد ممن يعتقد انه يستنتج مطالب المتظاهرين بالترقيع لثوب السلطة الممزق لكثرة ما خيط به من رقع فهو واهم ..يجب ان نبدل هذا الاسلوب الغبي في معالجة الأمور.
..تحياتي المخلصة ..وللسيد الكاتب المحترم ..راجيا نشر التعقيب ..والإطلاع على الآراء المغايرة ..لا احب التصفيق لأحد...شكراً هكذا يراد لنا ان نكون كشعب..نطاطي..

الكاتب: جون

ماذا لو كانت

تحية طيبة ما ذكره الأستاذ فخري كريم صحيح جدا وتحليله تحليلا علميا وسؤالي هو ماذا لو كانت التظاهرات قد نظمتها القوى والأحزاب الدينية وتملكه من ثقل رغم مشاركتها بالسلطه ولكن علموا ان من يريد التظاهر هم القوى الديمقراطيه التى تريد الحفاظ على الديمقراطية التي بدأت القوى السياسية المتنفذة بالحفاظ على مكتسباتها السياسية، وأنا لا افهم من البعثيين الذين يقفون خلف التظاهرات ولكن هنالك مجموعة من الأسئلة أولها من عفا عن وزير التجارة فلاح السودانى الذي نهب التموينية وخرج بكفالة وبرء من التهم، إضافة الى الفساد المستشري في دوائر الدولة واحتلال العراق المرتبة الرابعة حسب تقرير الشفافية الدولية وإضافة الى سرقات وزارة الكهرباء والصفقات ابتداءاً من اول وزير الى اخر وزير واقامه حفلة زفاف ولده بالملايين من الدولارات والمفارقه التى يندى لها الجبين تحويل مجتث منعه المشاركة في الانتخابات الى منصب نائب رئيس الوزراء ويحدثون عن ان البعثين وراء التظاهرة ان خرج الى التظاهر هم الفقراء فقد طفح الكيل بهم فلا عمل ولاكهرباء وبطالة، ومناصب توزع على المعارف واستحداث مناصب فقد اصبح في كل بيت مسؤول وزير وعضو برلمان وغيرها من الدرجات الخاصة الأخرى ولذلك يحاولون تعطيل التظاهر لان من خرج للتظاهر هم اشخاص مسالمون خرجوا بهدف الإصلاح والتخلص من المفسدين والحصول على ابسط مقومات المعيشه فالى التحرير

عزيز السماوي

نداء للمحتجين

السلام على من صحى بعد غفوة آلت بنا الى أسوء حال
السلام على من قرر طرح المعاناة التي فتكت بالحريه التي كافحنا من أجلها على مدا أجيال السلام على من سيضع البلسم على جروحنا في تضاهرة الجمعة ببادرة تنعش سمة

التوجه الديمقراطي للحاق بالسابقين الناجحين من بني البشر.
خذوا الحذر يا سادتي من اندساس من آلوا بنا الى هذا الحال لتجيير المبادرة الكريمة التي بادر بها مثقفي العراق أملاً في الرسوّ على المرسى الذي يؤسس لحياة حرة كريمة للإنسان الذي عاش مأساة ساهم فيها ذات الطغمة التي نخشى اندساسها بين المطالبين بالالتفات لما يعاني منه شعب العراق المظلوم .أن أولادنا وأحفادنا ينتظرون ما سيثمر جهدكم في حث اولي الامر بحثهم للإستجابة بصحوة ضمير قبل أن يفلت الزمام ونفقد الأمل في التوجه لبناء حياة حرة سعيدة كل الناس . حياكم الله والى الأمام

الكاتب: الدكتور / خليل الجنابي

نيوزيلندا

الأستاذ الفاضل / فخري كريم
تحية طيبة
لقد عودتمونا في المدى الغراء أن تشيروا الى مكامن الخلل في العملية السياسية ،وتفضحوا التجاوزات على الحريات الديمقراطية ولا غرابة في ذلك لنهجكم السليم الذي تسيرون عليه لما لكم من خلفية فكرية ونضالية .
أشد على أيديكم في الوقوف الى جانب الملايين المسحوقة وهي تنادي بالخبز والماء والدواء والحريات الديمقراطية التي كفلها الدستور .
إنني أطمح بأن تكون مؤسسة المدى مرجعاً للإحتجاجات في يوم الغضب ومرشداً لهم مع باقي الصحف الوطنية الأخرى والوقوف الى جانب الجماهير في مسيراتها السلمية التي تنادي بالإصلاح والقضاء على الفساد بكل أنواعه ،وليكن للمدى خيمة خاصة بها في ساحة التحرير مع مراسليها ومصوريها وكوادرها لتوجيه المتظاهرين الوجهة الصحيحة خوفاً من إنحرافها . شكراً لكم

الكاتب: زائر

شكرا لك يا أبا نبيل .. منذ الأحداث وأنا شخصيا أعيش حالة من الكرب رغم الفرح الغامر بغزالة غمامات ظلت ترزح فوق الرؤس طيلة السنوات التي مضت ... نعم منذ حين وبعد الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ أحسست كغيري، وكما تؤكد الآن الحاجة حاجة حركاتنا إلى الجرأة الفكرية والسياسية والنزول لخلق حركة جماهيرية تستند إلى الواقع لا تنشد وراءه .. تفتح آفاقا تداوي حالة انعدام روحية العمل والإنكسارات نحو الذات ... لقد قلناها حينها والبعض كان يتصور وكأننا نتحدث خارج الضوابط تلك التي تجاوزناها أو هكذا تصورنا ... عزيزي أبو نبيل بعد الذي حصل في تونس ومصر واليوم في ليبيا وسيأتي الباقي أحس، تماما بالحاجة الماسة اليوم إلى اطلاق تلك الحركة الجماهيرية والتي اشرت اليها ... أحسست فعلا بالغربة أو بالتغريب ... وتعمق الإحساس بالإقصاء ... فمؤلم ان يقصيك من يفترض انه رفيقك لسنوات ... شكرا لك مجددا ومادام بيننا من يتلمس نبض الحياة السائرة إلى الأمام.. وما دام هنالك دائما الإستعداد للعطاء ... وما دامت شبيبتنا تنهض من كبوتها متخطية حواجز الممنوعات بكل اشكالها وعلى اختلاف مصادرها ... فإن الأمل لن يموت وأعرف انه يحتاج الى العمل ... إلى من يعمل حقا وصدقا .. وهذه هي القضية ... لك ولجميع العاملين معك كل التحايا ...

الكاتب: ضياء

[بتاريخ : الأحد ٢٠-٠٢-٢٠١١ ٠٧:٣٤ مساء]
تسلم ايدك افتتاحية رائعة

الكاتب: متابع

أبو نبيل: كتبت شيئا رائعا، ولا سيما فكرة مواجهة العولمة من موقع الجاهلية، وهو ملمح لم يسبقك أحد الى فهمه وعرضه بهذه الطريقة العبقرية، ولكن "الانعطافة الدينية" في نهاية المقال جاءت في غير محلها.
ربما لم يكتب حتى الآن ما يرتقي الى مستوى هذا التحليل العميق فيما يتعلق بشؤون المنطقة الملتهبة. ولكن ماذا عن الوضع في كردستان؟ الا يستحق اشارة في هذه الكلمة المهمة.
عموما، تحية لك، ويبدو انك تضطلع بدور خطير في هذه المرحلة، اعني التنظير الواعي لحركة الاحتجاج، وحمايتها من الانزلاق في متاهات تضيعها.
اتمنى لك التوفيق

الكاتب: زائر

أحسنت

صح النوم... وين كنت هاي المدة؟
حان الان با أبا نبيل لتقذف بربطة عنق الحكومة وترتدي بزة جيفارا بين المتظاهرين في ساحة التحرير يوم ٢٥ القادم نشوفك هناك!

الكاتب: عبد اللطيف السعدي

شد الأيادي
عزيزي لقد كتبت تعليقا مركزا ولكن يبدو أنه لم يظهر ربما أخطات بشيء المهم أشدت بالمقال وعبرت عن رأي آمنت به تواصلا مع قناعاتنا بأهمية التجديد ومواكبة الأحداث .. آسف المهم اشد على الأيدي ... وأتمنى أن تتوفر فرص الإسهام الجاد كما دائما ببناء حركة جماهيرية تستند إلى الواقع وتأخذ بيد شبابنا المتطلع نحو العالم بعد سنوات الحصار والتسطيح ... لك مودتي وتحياتي للعاملين جميعا ... أشد على أيديكم ... أبو اثير

الكاتب: زائر

أن حركة احتجاج مطلبية لها صلة بالخدمات والحريات وتدافع عن النظام الديمقراطي ولا تؤدي الى التراجع عنه هي مهمة ضرورية تكرس هوية العراق الجديد وعدم ربط التظاهرات العراقية بقريناتها العربية لاننا دولة آخذة بالاستقرار كنظام ديمقراطي، وهذا حتى يفيد المحتجين العرب الذين يقارنون بين احوالهم وحال العراق واختلاف الاهداف بفعل اختلاف الانظمة..لكن مهمة السلطات العراقية ان تساعد المتظاهرين حتى تبقى تظاهراتهم بحدودها المطلبية ولا تتحول الى هدف سياسي..وهذا يفرض على الحكومة والبرلمان اجراءات حقيقية ومقنعة وليس كلاما مكررا ووعودا مجانية..المفروض مبادرات حكومية تؤكد جدية عملها لمحاربة الفساد وتأمين الخدمات، وتستطيع الحكومة ان تقوم بفعاليات عملية سريعة لتحافظ على النظام وعلى التجربة الديمقراطية وبخلاف هذا تتحمل مسؤولية النتائج الخطيرة التي تترتب على تفاقم غضب الناس.

25 شباط تمرين في درس الديمقراطية

كاظم الواسطي

بحسب مفاهيم علم النفس، إن توقع المرض أكثر خطورة من المرض نفسه ، حيث الهواجس ، والتوجّسات ، والمخاوف ، تتعمّق في مواجهة آلام مرض لا نعرف طبيعة ما يكون عليه ، ولا احتمالات الخطر النّاتج منه : التعايش مع شبح المرض .
خطر هذا الأمر في ذهني بعد سماعي التصريحات الرسمية التي سبقت تظاهرات يوم الجمعة ٢٥ شباط الجاري في بغداد وبقيّة المحافظات . كانت تصريحات متوترة ، ارتسمت على وجوه قائليها بكثير من القلق ، والترويع ، خصوصا ما يتعلق منها بوجود قوى معادية للعملية السياسية – بعثيين صداميين وقاعدة – تخطط لاستغلال التظاهرات ، وتوظيفها لمآرب خبيثة ، لم يتم اطلاع المحتجين على الوسائل التي سيستخدمها هؤلاء خلل التظاهرات لكي يحققوا هذه المآرب . ولقد تم التعامل مع هذا التوقع – شبه الأكيد في المنظور الرسمي!! – بحزمة إجراءات أمنية ، وفتاوى دينية وعشائرية وضعت قيودا قاسية على التظاهرات ، بل والدعوة إلى منعها بذريعة ما سيسببه الأعداء من تخريب ، وسفك للدماء في ساحات التظاهر . وتحققت بعض هذه القيود بقرار منع سير العجلات الذي حرم أعداداً كبيرة من المواطنين من المشاركة بحقهم الدستوري في التجمع والتظاهر .
إن المواطنين المثقلة كواهلهم بتلال من المطالب ، ونقص الحاجات المزمن ، وشظف العيشَ الذي رمّد عيونهم ، وملفات الفساد والفاسدين التي تحولت إلى ظاهرة مستشرية ، ومستشرسة في مفاصل الدولة كافة ، والقيود الثقيلة التي يحاول البعض فرضها على الحريات الشخصية والعامة ، لم تثنهم مجرّد توقعات فيها جانب كبير من الوهم ، واستحضار الأشباح ، عن قطع عشرات الكيلومترات مشياً على الأقدام من أجل رفع أصواتهم الاحتجاجية عاليا ، ولكن بطريقة سلمية أشرت ، حقا ، حالة من الرقي والنضج في وعي المواطن العراقي ، بالرغم من كل حالات الاحتقان والتهميش التي تعرّض لها طوال عقودٍ طويلة . كما أظهرت شعارات مطالبه ، وتوحّدها في معظم المحافظات باتجاه الإصلاح وتغيير واقع الناس الخدمي والمعيشي ، والشكل المتعدد الانتماءات للمحتجين ، الأرضية الحقيقية التي خرجت منها هذه التظاهرات ، وطابعها الوطني الخالص الذي يفنّد الارتياب ، والتوقعات المبالغ فيها حول خطوط مائلة تخطط لحرفها عن مسارها الحقيقي ، الذي تحولَ إلى تمرين ناجح في درس الديمقراطية . ولكن ، للأسف الشديد ، لم تستطع المؤسسة الحكومية أن ترقى إلى مستوى سلامة، وسلمية هذا التمرين الديمقراطي ، وتعاملت معه بكثير من الشك والريبة نتيجة وهم التوقعات ، أو خشيةً تحوله – مثلما يجري الآن في بلدان عربية عديدة – إلى فعل في تغيير النظام ، فأوعزت إلى الأجهزة الأمنية بالرد السّلبي على المتظاهرين ، مما خلق حالة من الإرباك ، والانفعال ، أديا إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المحتجين ، ورجال الأمن ، كان من الممكن تجاوزها بإيعاز آخر يغلّب التهدئة ، وضبط النفس . بل وصل التجاوز حد اعتقال مجموعة من الإعلاميين ، وتعريضهم للاهانة والضرب على يد قوة من واجبها حمايتهم ، واتاحت الفرصة لهم لنقل وتصوير هذه التظاهرة الوطنية المعبرّة عن حقوق ، وتطلعات العراقيين في بناء وطنهم على أسس العدالة والديمقراطية . وعلى الجميع ، الآن ، الانتباه إلى طريقة التعامل مع حركة الاحتجاجات القادمة عبر الاستفادة من دروس مظاهرات ٢٥ شباط ، والتعاطي الايجابي معها بوصفها احتجاجات سلمية تهدف إلى إصلاح ما أصاب العمل الحكومي من عثرات في مجالات الخدمة ، وانتهاكات صارخة للحقوق والحريات .. وهذا هو ما يجعل خطوات الجميع واثقة من بعضها على طريق الديمقراطية المنشودة .

الاحتجاج
الحريات اولا

العدد (2058)السنة الثامنة -الاربعاء (2) اذار 2011
http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نامي جياع الشعب

لشاعر العراق الاكبر / محمد مهدي الجواهري

نامي جياعَ الشَّعْبِ نامي/ حَرَسَتْكِ آلهةُ الطَّعام
نامي فإنْ لم تشبَعي/ مِنْ يَقْظةٍ فمِنَ المَنام
نامي على زُبَدِ الوعود يُدَافُ في عَسَلِ الكلام
نامي تَزُرْكِ عرائسُ لأحلام في جُنْحِ الظلام
تَتَنَوَّري قُرْصَ الرغيف كَدَوْرةِ البدرِ التمام
وَتَرَيْ زرائبَكِ الفساحَ مُبَلَّطاتٍ بالرُّخَام
نامي تَصحّي! نِعْمَ نَوْمُ المرءِ في الكُرَبِ الجِسَام
نامي على حُمَةِ القَنَا نامي على حَدِّ الحُسَام
نامي إلى يَوْمِ النشور ويومَ يُؤْذَنُ بالقِيَام
نامي على المستنقعات تَمُوجُ باللُّجَجِ الطَّوامي
زَخَّارةً بشذا الأقاحِ يَمدُّهُ نَفْحُ الخُزَام
نامي على نَغَمِ البَعُوض كأنَّهُ سَجْعُ الحَمَام
نامي على هذي الطبيعةِ لم تُحَلَّ به "ميامي"
نامي فقد أضفى "العَرَاءُ" عليكِ أثوابَ الغرام
نامي على حُلُمِ الحواصدِ عارياتٍ للحزَام
متراقصَاتٍ والسِّيَاطُ تَجِدُّ عَزْفاً بالْتزَام
وتغازلي والنَّاعِمَاتِ الزاحفاتِ من الهوام
نامي على مَهْدِ الأذى وتوسَّدي خَدَّ الرَّغَام
وآستفرشي صُمَّ الحَصَى وَتَلَحَّفي ظُلَلَ الغَمَام
نامي فقد أنهى " مُجيعُ الشَّعْبِ " أيَّامَ الصِّيَام
نامي فقد غنَّى " إلهُ الحَرْبِ" أَلْحَانَ السَّلام
: نامي جِيَاعَ الشَّعْبِ نامي الفَجْرُ آذَنَ بآنْصرام
والشمسُ لنْ تُؤذيكِ بَعْدُ بما تَوَهَّجَ من ضِرَام
والنورُ لَنْ "يُعْمِي!" جُفوناً قد جُبِلْنَ على الظلام
نامي كعهدِكِ بالكَرَى وبلُطْفِه من عَهْدِ "حَام"
نامي.. غَدٌ يسقيكِ من عَسَلٍ وخَمْرٍ أَلْفَ جَام

أجرَ الذليلِ وبردَ أفئدةٍ إلى العليا ظَوَامي
نامي وسيري في منامكِ ما استطعتِ إلى الأمام
نامي على تلك العظَاتِ الغُرِّ من ذاك الإمام
يُوصيكِ أن لا تطعمي من مالِ رَبِّكِ في حُطَام
يُوصيكِ أنْ تَدَعي المباهِجَ واللذائذَ للئام
وتُعَوِّضي عن كلِّ ذلكَ بالسجودِ وبالقيام
نامي على الخُطَبِ الطِّوَالِ من الغطارفةِ العظَام
نامي يُسَاقَطْ رِزْقُكِ الموعودُ فوقَكِ بآنتظام
نامي على تلكَ المباهجِ لم تَدَعْ سَهْماً لِرَامي
لم تُبْقِ من "نُقَلٍ" يسرُّكِ لم تَجِئْهُ .. ومن إدَام
بَنَتِ البيوتَ وَفَجَّرَتْ جُرُدَ الصحارى والموامي
نامي تَطُفْ حُورُ الجِنَانِ عليكِ منها بالمُدَام
نامي على البَرَصِ المُبَيَّضِ من سوادِكِ والجُذَام
نامي فكَفُّ اللهِ تغسلُ عنكِ أدرانَ السَّقَام
نامي فحِرْزُ المؤمنينَ يَذُبُّ عنكِ على الدَّوَام
نامي فما الدُّنيا سوى "جسرٍ!" على نَكَدٍ مُقَام
نامي ولا تتجادلي القولُ ما قالتْ "حَذَام"
نامي على المجدِ القديمِ وفوقَ كَومٍ من عِظَام
تيهي بأشباهِ العصاميّينَ! منكِ على "عِصَامِ"
الرافعينَ الهَامَ من جُثَثٍ فَرَشْتِ لَهُمْ وهَام
والواحمينَ ومن دمائكِ يرتوي شَرَهُ الوحَام
نامي فنومُكِ خَيْرُ ما حَمَلَ المُؤَرِّخُ من وِسَام
نامي جياعَ الشعبِ نامي بُرِّئْتِ من عَيْبٍ وذَام
نامي فإنَّ الوحدةَ العصماءَ تطْلُبُ أنْ تنامي
نامي جِيَاعَ الشَّعْبِ نامي النومُ من نِعَمِ السلام
تتوحَّدُ الأحزابُ فيه ويُتَّقَى خَطَرُ الصِدام

تَهْدَا الجموعُ به وتَستغني الصُّفوفُ عَنِ آنقسام
إنَّ الحماقةَ أنْ تَشُقِّي بالنُهوضِ عصا الوَئام
والطَّيْشُ أن لا تَلْجَئي من حاكميكِ إلى احتكام
النفسُ كالفَرَسِ الجَمُوحِ وعَقْلُها مثلُ اللجام
نامي فإنَّ صلاحَ أمرٍ فاسدٍ في أن تنامي
والعُرْوَةُ الوثقى إذا استيقَظْتِ تُؤذِنُ بانفصام
نامي وإلا فالصُّفوفُ تَؤُول منكِ إلى آنقسام
نامي فنومُكِ فِتْنَةٌ إيقاظُها شَرُّ الأثام
هل غيرُ أنْ تَتَيَقَّظي فتُعَاوِدي كَرَّ الخِصام
نامي جياعَ الشعبِ نامي لا تقطعي رِزْقَ الأنام
لا تقطعي رزقَ المُتَاجِرِ ، والمُهَنْدِسِ ، والمُحَامي
نامي تُريحي الحاكمينَ من آشتباكٍ والتحَام
نامي تُوَقَّ بكِ الصَّحَافَةُ من شُكُوكٍ واتِّهَام
يَحْمَدْ لكِ القانونُ صُنْعَ مُطَاوِعٍ سَلِسِ الخُطَام
خَلِّ "الهُمَامَ!" بنومكِ يَتَّقِي شَرَّ الهُمَام
وتَجَنَّبي الشُّبُهَاتِ في وَعْيٍ سَيُوصَمُ بآجْتِرَام
نامي فجِلْدُكِ لا يُطيقُ إذا صَحَا وَقْعَ السِّهَام
نامي وخَلِّي الناهضينَ لوحدِهِمْ هَدَفَ الرَّوَامي
نامي وخَلِّي اللائمينَ فما يُضيرُكِ أن تُلامي!
نامي فجدرانُ السُّجُونِ تَعِجُّ بالموتِ الزُّؤَام
ولأنتِ أحوجُ بعدَ أتعابِ الرُّضُوخِ إلى جمَام
نامي يُرَحْ بمنامكِ "الزُّعَمَاءُ!" من داءِ عُقَام
نامي فحقُّكِ لن يَضيعَ ولستِ غُفْلاً كالسَّوَام
إن "الرُّعَاةَ!" الساهرينَ سيمنعونكِ أَنْ تُضَامي